IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(50)/OR.1
Issued: April 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية الخمسون (٢٠٠٦)

جلسة عامة

محضر الجلسة الأولى

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ٩/٤٥

الرئيس المؤقت: السيد بازوبيري (بوليفيا)
ثم: الرئيس: السيد مينتي (جنوب أفريقيا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[١]		الفقـــرات
-	افتتاح الجلسة	١ - ٦
١	انتخاب مسؤولي المؤتمر وتعيين مكتبه	٧ - ٢٠
٥	كلمة المدير العام	٢١ - ٥٨
٤	رسالة من الأمين العام للأمم المتَّحدة	٥٩
٣	كلمة الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا	٦٠ - ٦٩
٢	طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة	٧٠ - ٧٦
٧	المساهمات في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٧	٧٧ - ٧٩

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(50)/INF/8/Rev.1.

١ الوثيقة GC(50)/21.

المحتويات (تابع)

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥	٨٠ - ١٦٥
	كلمات مندوبي:	
	المكسيك	٨٢ - ٨٦
	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٧ - ٩٦
	فنلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)	٩٧ - ١٢٧
	جمهورية إيران الإسلامية	١٢٨ - ١٣٧
	اليابان	١٣٨ - ١٥٠
	جمهوريّة كوريا	١٥١ - ١٦٥

– افتتاح الجلسة

١- أعلن الرئيس المؤقّت افتتاح دورة المؤتمر العام العادية الخمسين.

وقد بدأت الجلسة بعرض قصير قدّمه منشدو معهد موسكو للهندسة والفيزياء بمناسبة افتتاح دورة المؤتمر العام الخمسين. وجاء هذا العرض بناء على دعوة من المدير العام وبدعم من وكالة الطاقة الذرية الاتحادية الروسية.

٢- وشكر الرئيس المؤقّت منشدي معهد موسكو للهندسة والفيزياء.

٣- ووفقا للمادة ٤٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، دعا المندوبين إلى التزام الصمت لدقيقة واحدة تكرس للصلاة أو التأمل.

فنهض جميع الحاضرين والتزموا الصمت لدقيقة واحدة.

٤- وقال الرئيس المؤقّت إن المؤتمر العام ينعقد في وقت ميمون في تاريخ الوكالة: فهي تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، وقد جرى منح الوكالة ومديرها العام، محمد البرادعي، جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ نظراً لجهودهما الرامية إلى الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية في أغراض عسكرية وإلى كفالة استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بأكثر السبل أماناً. وتؤكّد جائزة نوبل القيمة والجدوى اللتين يتّسم بهما عمل الوكالة.

٥- ومنذ أن قُصفت هيروشيما وناغازاكي بالقنابل، عندما قُتل آلاف الناس في ثانية واحدة، ترتّب على البشرية أن تواجه المسألة التي توجب النظر في سبل استخدام القدرات الكامنة في الذرّة. فقد سعى المجتمع الدولي إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكانت أمريكا اللاتينية أول منطقة فعلت ذلك، وكان ذلك إنجازاً جرى على أساسه منح جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ لألفونسو غارسيا روبلز، الذي اعتنق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

٦- ومنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ هو تقدير للعمل المهم الذي يضطلع به موظفو الوكالة ككل وكذلك المدير العام الذي أظهر بوضوح حنكة واستقامة ونزاهة في التعامل مع عديد من القضايا الصعبة المدرجة على جدول الأعمال الدولي، لا في مجال الأمن والتحقّق فحسب، بل فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والحدّ من الفقر أيضاً.

١- انتخاب مسؤولي المؤتمر وتعيين مكتبه

٧- دعا الرئيس المؤقّت إلى تقديم ترشيحات لشغل منصب رئيس المؤتمر.

٨- وتحدّث السيد عمر زنيبر (المغرب)، نيابة عن المجموعة الأفريقية، فاقترح السيد مينتي (جنوب أفريقيا) لتولّى هذا المنصب.

٩- وقد تم، بالتزكية، انتخاب السيد مينتي (جنوب أفريقيا) رئيسا.

١٠- وهنأ الرئيس المؤقّت السيد مينتي على انتخابه، متمنيا له كل النجاح في مهمته.

ثم تولى السيد مينتي (جنوب أفريقيا) الرئاسة.

١١- وشكر الرئيس الوفود على ثقتهم به حسبما تجلّى بدعمهم ترشيحه لمنصب الرئيس، وأعرب عن تقديره بوجه خاص لزملائه الأفريقيين لترشيح جنوب أفريقيا في هذا الصدد، ثم أثنى على سلفه السفير بازوبيري ممثل بوليفيا لتوجيهه أعمال دورة المؤتمر العام السابقة نحو خاتمة ناجحة.

١٢- ونوّه بأن أفريقيا لم تنتفع من التطبيق السلمي للطاقة النووية فحسب، بل إنها أيضاً ساهمت في تحديد الشكل الذي تطوّرت به الوكالة وفي التطبيق العملي للطاقة النووية للأغراض السلمية. وحظيت الوكالة كما حظي المدير العام، الذي هو نفسه أحد أبناء أفريقيا وموظف دولي بارز، بالتكريم بتسلّمهما جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥.

١٣- وإمكانية الطاقة النووية على المساهمة المستمرة تتوقّف على أمان وأمن استخدام التكنولوجيات النووية. وتبعاً لذلك، ينبغي للوكالة أن تواصل عملها على وضع معايير الأمان والأمن النوويين وتيسير تطبيقها على النطاق العالمي من أجل تفادي إمكانية وقوع حادثات قد تؤدّي إلى عواقب خطيرة تمسّ مستقبل القوى النووية.

١٤- وقال إن أنشطة التحقّق التي تضطلع بها الوكالة برزت بشكل واضح أمام أعين الجمهور خلال العام الماضي. وتسير تلك الأنشطة على هديْ مبدأي الموضوعية والنزاهة ووفق معايير مهنية عالية. واستجابت الوكالة للتحدّيات التي واجهتها، فعملت على دعم سلطة واستقامة نظام عدم الانتشار النووي المتعدّد الأطراف، وبات العالم يتطلّع إليها بوصفها جهة ضامنة للسلام والأمان في المجال النووي.

١٥- وخلال الدورة الراهنة، تستضيف الوكالة حدثاً خاصاً تحت عنوان "إطار جديد للاستفادة من الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين: ضمانات الإمداد وعدم الانتشار" ويأتي هذا الحدث الخاص في وقته المناسب إذ إنه يتناول موضوعاً أشارت إليه بصورة رئيسية براءة جائزة نوبل ويتطرّق لجميع الدعائم الثلاث التي تقوم عليها أنشطة الوكالة.

١٦- وأشار إلى أن المادتين ٣٤ و ٤٠ من النظام الداخلي تقضيان بأن على المؤتمر أن يقوم عادة بانتخاب ثمانية نواب للرئيس، ورئيس اللجنة الجامعة، وخمسة أعضاء إضافيين في المكتب، بحيث يتألف المكتب من ١٥ عضوا. بيد أنه لما كان رئيس اللجنة الجامعة في العام الحالي هو من مجموعة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي عادةً ما يكون لها ممثل واحد فقط في المكتب، سيكون من الضروري تعليق العمل بالمادتين ٣٤ و٤٠ من أجل ضمان وجود سبعة نواب للرئيس وستة أعضاء إضافيين في لجنة قوامها ١٥ عضواً. وقال إنه من المفهوم لديه أن ثمة اتفاقاً تاماً على ذلك فيما بين المجموعات الإقليمية.

١٧- واقترح انتخاب مندوبي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وبلجيكا وبوليفيا وجمهورية كوريا وكندا ومصر نواباً للرئيس؛ وانتخاب السيد شانون (أستراليا) رئيساً للجنة الجامعة؛ وانتخاب مندوبي بولندا والجمهورية العربية السورية وفرنسا وفنزويلا وقبرص والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء إضافيين في المكتب.

١٨- وقد قُبلت اقتراحات الرئيس.

١٩- كما اقترح الرئيس، أن يتناول المؤتمر العام البنود ٥ و٤ و٣ و٢ و٧ وفق هذا الترتيب، في انتظار حصوله على توصية المكتب بشأن جدول الأعمال المؤقت.

٢٠- وقد قُبل اقتراح الرئيس.

٥- كلمة المدير العام

٢١- قال المدير العام إنه، توخيّاً للإيجاز، سيتلو مقتطفات من كلمته، في حين سيكون نصّها متاحاً بكامله.

٢٢- واستهل بالقول إن مناسبات الذكرى السنوية هي فرصة مناسبة للتأمل والتجديد. فثمة الكثير من الدروس التي يستفيد منها المرء لدى إلقاء نظرة إلى الوراء على سجل يؤرّخ خمسين عاماً من تسخير الذرة في تطبيقاتها العديدة – بدءاً من الأيام التي جرت فيها أولى عمليات تشغيل مفاعلات القوى، وعمليات التفتيش الرقابي، ووضع إرشادات الأمان، ونقل التكنولوجيا النووية، وعلى امتداد الطريق وصولاً إلى برنامج الوكالة في صورته القائمة في الوقت الحاضر.

٢٣- ويتمثّل هدف الوكالة، وهي تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، في إشاعة الوعي بنطاق رسالتها وأنشطتها - أي الوعي بمساهماتها في مجالات التنمية، والأمان والأمن النوويين، وعدم الانتشار النووي - وإتاحة محافل يتم فيها استعراض التحدّيات والفرص المنتظرة مستقبلاً.

٢٤- وشهدت الآونة الأخيرة تصاعد التوقّعات المعقودة على دور القوى النووية. ويساعد تسارع النمو في الطلب العالمي على الطاقة على استخدام جميع مصادر الطاقة. وسلّطت المخاوف حيال تغيّر المناخ الضوء على مزايا القوى النووية من حيث عدم انطوائها إلا على حدود دنيا من انبعاثات غازات الدفيئة. وأدّت استدامة سجل الأمان والإنتاجية في المجال النووي على مدى العشرين عاماً الماضية إلى جعل تكاليف التشغيل النووي منخفضة ومستقرّة نسبياً.

٢٥- ويتركّز استخدام القوى النووية حتى الآن في البلدان الصناعية. بيد أن هذا النمط يختلف عن ذلك بالنسبة لعمليات التشييد الجديدة. فمن أصل الـ٢٨ مفاعلاً جديداً التي هي قيد التشييد، يجري تشييد ١٦ مفاعلاً في البلدان النامية. وفي حين تُوجد في أمريكا الشمالية أعلى نسبة مئوية من المفاعلات القائمة، يُتركّز التوسّع الحديث بشأن المفاعلات في أسيا وأوروبا الشرقية.

٢٦- ولدى الاتحاد الروسي والصين والهند في الوقت الراهن أكثر الخطط طموحاً بشان التوسّع النووي على المدى القريب. وتقوم فنلندا حالياً ببناء مفاعل جديد، كما تعتزم فرنسا البدء بتشييد مفاعل جديد في عام ٢٠٠٧. وهذان المفاعلان هما محطتا القوى النووية الأوليان اللتان سيتم تشييدهما في أوروبا الغربية منذ عام ١٩٩١. كما تعتزم جنوب أفريقيا مباشرة تشييد مفاعل نمطي صغير في عام ٢٠٠٧. وقرّرت الأرجنتين، في الشهر الماضي، استئناف تشييد محطتها النووية الثالثة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت شركات واتّحادات شركات في مجال الطاقة خططاً غرضها تقديم طلبات لأغراض التشييد وتراخيص التشغيل بشأن ما لا يقلّ عن ١٥ مفاعلاً جديداً خلال العامين التاليين.

٢٧- وكان قد تحدّث أمام دورة المؤتمر العام العادية التاسعة والأربعين معرباً عن اعتقاده بوجوب تركيز الوكالة على نحو أكثر صراحةً على مفهوم "استخدام الطاقة من أجل التنمية" – حيث إنه لا يمكن أن تُوجد تنمية إلا إذا وُجدت الطاقة. وتشكّل أوجه القصور التي تشهدها حالة الطاقة في البلدان النامية عائقاً مُربكاً أمام التنمية وأمام الجهود الرامية إلى القضاء على حالة الفقر. ولإعطاء نظرة عن ذلك: فإن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستهلك كهرباء بمعدل يفوق متوسطه ١٠٠ مرّة تقريباً ما تستهلكه أقلّ البلدان نموّاً في العالم من الكهرباء.

٢٨- وفي هذا الصدد، أعرب عن سروره لأن مؤتمر قمّة الـ٨ الذي عُقد في سانت بترسبورغ في الصيف كان قد أكّد أهمية مفهوم "أمن الطاقة العالمي"، فهذا المفهوم يعني - كما شدّد على ذلك أثناء مشاركته في المؤتمر المذكور – ضرورة تلبية احتياجات جميع البلدان من الطاقة.

٢٩- ويتّسم التنظيم العالمي الراهن لإدارة موارد الطاقة وتوزيعها بالشرذمة – سواء من حيث تغطيته الجغرافية أو من حيث أنواع موارد الطاقة التي تجري إدارتها. وأشار إلى وجود بنية أساسية عالمية لوضع القواعد والإشراف والرصد في عديد من القطاعات الرئيسية الأخرى – مثل منظمة التجارة العالمية، أو منظمة الطيران المدني الدولي، أو مؤسّسات بريتون وودز التي تتولّى الإشراف على الشؤون المالية. بيد أنه لا تُوجد في الوقت الراهن أية بنى أساسية عالمية مماثلة تُعنى بعموم أوجه الطاقة.

٣٠- ولما كانت القوى النووية تكنولوجيا بالغة التطوّر، فأنها تتطلّب بنية أساسية موازية لها في هذا التطوّر. وبالنسبة لبلدان مستجدّة تفكّر في الأخذ بخيار القوى النووية، من الأساسي ضمان وجود البنية الأساسية اللازمة لذلك. ويشمل ذلك مكوّنات عديدة، بدءاً من البنية الأساسية الصناعية مثل مرافق الصنع، مروراً بالإطار القانوني والرقابي والتدابير المؤسّسية التي تكفل الأمان والأمان، وانتهاءً بالموارد البشرية والمالية الضرورية. وقد قامت الوكالة في الآونة الأخيرة بنشر إرشادات بشأن البنية الأساسية اللازمة لبلدان تتوخّى الأخذ بخيار القوى النووية.

٣١- وتشكّل الابتكارات التكنولوجية والمؤسّسية عاملاً رئيسياً في ضمان استدامة القوى النووية على المدى الطويل. فقد نما مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (مشروع إنبرو) الذي بات يضم ٢٧ عضواً. وفي المرحلة الأولى من المشروع، جرى وضع منهجية لتقييم النظم النووية الابتكارية. وقرّرت اللجنة التوجيهية لمشروع إنبرو في الآونة الأخيرة البدء بالمرحلة الثانية من المشروع، التي ستركّز على مسائل تشمل من بين ما تشمله وضع نُهُجٍ ابتكارية بشأن إرساء بنى أساسية ومؤسّسات بما يلزم البلدان التي تبدأ برامج قوى نووية، بالإضافة إلى تركيزها على وضع مشاريع تآزرية.

٣٢- ويركّز قدر كبير من عمل الوكالة العلمي على نقل التكنولوجيا النووية السلمية في تطبيقات تتعلق بمجالات الصحة، والزراعة، والصناعة، والإدارة المائية، والحفاظ على البيئة. وتعمل الوكالة حالياً على بناء قدرات الدول الأعضاء العلمية والتقنية على نحو يدعم أولوياتها الإنمائية الوطنية. وتعمل هذه الجهود على تحقيق مساهمات ذات مغزى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وساق في هذا الصدد بضعة أمثلة، فقال ما يلي:

٣٣- عقب الإعلان عن منح الوكالة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، اختار مجلس المحافظين أن يستخدم أموال الجائزة في إقامة صندوق الوكالة-نوبل المعني بالسرطان والتغذية. ففي مجال التغذية، تساعد الوكالة بلداناً على استخدام النظائر المستقرّة كمقتفيات في الجسم بهدف تطوير وتقييم فعّالية استراتيجيات التغذية التدخّلية. وجرى تحديد جدول زمني لعقد ثلاث دورات إقليمية حول التغذية وعملت الوكالة على تعزيز سبل تآزرها مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) بشأن أنشطة التغذية.

٣٤- ويجري طوال أعوام عديدة استخدام العلاج الإشعاعي لتحقيق الشفاء من السرطان أو تخفيف الألم الناجم عنه. ويعمل برنامج العمل من أجل علاج السرطان التابع للوكالة على دمج العلاج الإشعاعي في صلب الوقاية من السرطان ومكافحته على النطاق الأوسع. وجرى خلال العام الماضي بناء علاقات مع المنظمات الرائدة في هذا المجال. ويجري في الوقت الحاضر بذل جهود تآزرية في سبيل استحداث مواقع إيضاحية نموذجية لمكافحة السرطان في ألبانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وفييت نام ونيكاراغوا واليمن. وستُستخدم تلك المواقع لاجتذاب مانحين إضافيين عن طريق إبراز صورة السرطان على أنه مثار قلق صحي عالمي.

٣٥- وفي إطار مشروع إقليمي للتعاون التقني، استخدمت بلدان في شتى أنحاء أمريكا الوسطى تقنية الحشرة العقيمة كجزء من برنامج لمكافحة ذباب الفاكهة موائم من الناحية البيئية. وبالإضافة إلى تأثير هذه التقنية في الحدّ من استخدام المبيدات الحشرية، تمثّلت النتائج التي تحقّقت في عديد من الحالات في زيادة القدرة على إنتاج وتصدير الفواكه والخضر أكثر بكثير مما كانت عليه. فعلى سبيل المثال، أمكن نيكاراغوا في أوائل العام أن تستهلّ شحنات تجارية من الفلفل الكبير إلى أسواق الولايات المتحدة؛ ويُتوقّع أن تفعل غواتيمالا ذلك في وقت لاحق من العام.

٣٦- والتحسين الطفري للنباتات هو تقنية نووية أخرى لتحسين إنتاجية المحاصيل. وقد تحقّق نجاح بشأنها في الآونة الأخيرة في غانا حيث كان الفيروس المسبّب لانتفاخ البراعم قد دمّر نحو ٢٠٠ مليون شجرة كاكاو في الخمسين عاماً الماضية. وعلى مدى العقد الماضي، عملت الوكالة مع هيئة الطاقة الذرية في غانا على استحداث سلالات كاكاو تتمتّع بمقاومة شديدة ضد هذا الفيروس. وتجري في الوقت الحاضر زراعة أصناف جديدة من الكاكاو في ٢٥ مزرعة على نطاق غانا ولا يُوجد أي دليل يشير إلى ظهور هذا المرض من جديد. وإذا ما أنتِجت الأصناف الجديدة على نطاق أوسع، فإنها يمكن أن تعود بالمنفعة على إنتاج الكاكاو لا في غانا فحسب، بل في عدد من البلدان المجاورة أيضاً.

٣٧- ويظل أمان وأمن الأنشطة النووية في شتى أرجاء العالم عنصريْن رئيسيين في ولاية الوكالة. وبعد انقضاء عقدين من الزمن على وقوع حادث تشرنوبل، من الواضح أن الجهود المبذولة في سبيل إنشاء نظام أمان نووي عالمي أخذت تؤتي ثمارها. وما زال أداء الأمان التشغيلي في محطات القوى النووية متيناً. ومؤشّرات الوقاية من الإشعاعات المهنية أظهرت من جديد تحسّناً خلال العام الماضي. ويتزايد عدد الدول الأعضاء التي تتّخذ دوراً استباقياً بشأن أمان المصادر الإشعاعية. وتواصل الوكالة السير بخطى واسعة في تقوية الحماية المادية في المرافق النووية وتعزيز أمن المواد النووية والمصادر المشعّة على النطاق العالمي.

٣٨- بيد أن الأمان النووي هو ليس قضية يمكن اعتبارها "محسومة" بشكل مطلق. وعلى الرغم من أن متانة واطّراد أداء الأمان اللذين شهدتهما الأعوام الأخيرة يبعثان على الاطمئنان، فإن تكرار وقوع أحداث مقلقة متفرّقة يوضح ضرورة النظر على الدوام إلى مسألة تعزيز ثقافة أمان متينة – بالنسبة للمُشغّلين والرقباء على السواء - على أنها "عمل متواصل".

٣٩- ومع اعتماد مجلس المحافظين الوثيقة المعنونة "أساسيات الأمان" في الأسبوع الماضي، توشك أن تكتمل جميع الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل الدولية المتعلقة بوضع وتطبيق معايير أمان الوكالة المعتمدة في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأحرز الانتقال إلى بنية جديدة لمعايير الأمان تقدّماً جيّداً في جميع المجالات. وتؤكّد التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة عن عديد من البلدان وعن منظمات مثل رابطة الرقابيين النوويين

الأوروبيين الغربيين اتّساع نطاق استخدام معايير أمان الوكالة، سواء كمعيار مرجعي للمواءمة أو كأساس تستند إليه اللوائح الوطنية ذات الصلة.

٤٠- وتستخدم خدمات استعراض الأمان التابعة للوكالة معايير أمان الوكالة كنقطة مرجعية، وهي تؤدّي دوراً مهماً في تقييم فعّاليتها. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت الوكالة للمرة الأولى بتقديم خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة. وتضم هذه الخدمة الجديدة عدداً من خدمات سابقة كانت تتناول مواضيع تتراوح بين الأمان النووي والأمان الإشعاعي من جهة والتأهّب للطوارئ والأمن النووي من جهة أخرى. ويقوم نهج خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة بدراسة القضايا والاتّجاهات الرقابية الدولية، وهو يتيح إقامة توازن بين المناقشات التقنية والمناقشات المتصلة بالسياسات فيما بين كبار الرقباء على نحو يحقّق مواءمة النُهُجْ الرقابية وإيجاد فرص تعلّم متبادلة فيما بين الرقباء. وقال إنه ينبغي لجميع البلدان الاستفادة من هذه الخدمة، وشدّد في هذا الصدد على أن الشفافية وتفحّص بواطن الأمور هما عنصران أساسيان في ثقافة أمان نووي تتّسم بالفعّالية.

٤١- وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، ازداد عدد الدول الأعضاء المشاركة في مشاريع الوكالة المتعلقة بوقاية المرضى من الإشعاعات أكثر من ثلاثة أضعاف، من ٢١ دولة إلى عدد إجماليه ٧٨ دولة في الوقت الراهن. وتواصل الوكالة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز أداء الأمان على نحو أفضل في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على التدريب ذي الصلة. وفي بعض الدول الأعضاء، تضطلع جمعيات مهنية بدور ريادي في تنظيم التدريب على الوقاية من الإشعاعات. كما استحدثت الوكالة في الآونة الأخيرة موقعاً على شبكة الويب سيوفّر معلومات أساسية حول هذا الموضوع للفنيين الصحيين وكذلك للمرضى.

٤٢- وما زال برنامج الأمن النووي التابع للوكالة يحرز تقدّماً بخطى سريعة. وتواجه الوكالة تحدياً في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ نظام الصكوك القانونية الدولية المُعزّز ذي الصلة بالأمن النووي. وتقوم الوكالة حاليا، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بنشر إرشادات قائمة على أفضل الممارسات الدولية في إطار سلسلة منشورات جديدة خاصة بالأمن النووي.

٤٣- وخلال العام الماضي، جرى الاضطلاع بأكثر من ٣٠ بعثة تقييم ذات صلة بالأمن النووي والأمن الإشعاعي – وقد تضمّنت تلك البعثات، في بعض الحالات، التركيز في آن معاً على جوانب الأمان ذات الصلة. وتساعد نتائج تلك البعثات على تحديد احتياجات الدول كما وأنها أتاحت مُدخلات قيّمة استُخدمت في وضع الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي بما يلزم فرادى البلدان. وجرى حتى تاريخه صوغ عشرات الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي وتجتاز هذه الخطط مختلف مراحل التطوير والتنفيذ.

٤٤- وتشارك في الوقت الحاضر ثلاث وتسعون دولة في قاعدة بيانات الوكالة الخاصة بالاتّجار غير المشروع. وتتيح عمليات التحليل التي تتم في قاعدة البيانات إدراك كُنْه اتّجاهات ومخاطر معيّنة وأساليب ومسالك الاتّجار غير المشروع. وعدد الحادثات التي وقعت – وهي أكثر من ١٠٠ حادثة سنوياً فيما يتعلق بالأعوام الثلاثة الماضية - يُظهِر بوضوح استمرار مشكلة الاتّجار غير المشروع والسرقات وعمليات الفقدان والأنشطة الأخرى غير المأذون بها المنطوية على مواد نووية أو مواد مشعّة. وازداد زيادة كبيرة في الأعوام الأخيرة عدد الحادثات المنطوية على كشف مواد عند الحدود، ومن الواضح أن ذلك عائد إلى حدّ ما إلى تزايد نشر معدّات الكشف والرصد من جانب الدول.

٤٥- وما زال يُوفَّر أكثر من ٩٠% من التمويل المخصّص لتنفيذ خطة الأمن النووي من خلال مساهمات خارجة عن الميزانية في صندوق الأمن النووي، وليس مضموناً بعد تمويل مستدام يفي بمتطلبات صندوق الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ عن طريق أية موارد.

٤٦- وما زال نظام عدم الانتشار النووي ومراقبة الأسلحة النووية يواجه مجموعة واسعة من التحدّيات، وقد أكّدت الأعوام القليلة الماضية أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في منع الانتشار. وازداد باطّراد عدد الدول التي لديها اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية. ومنذ دورة المؤتمر العام الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، تحقّق بدء نفاذ اتفاقات ضمانات معقودة في إطار معاهدة عدم الانتشار فيما يخصّ ست دول. وتحقّق بدء نفاذ بروتوكولات إضافية فيما يخصّ تسع دول، فأصبح إجمالي الدول التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة ٧٨ دولة. بيد أن أكثر من ١٠٠ دولة – بما فيها ٢٥ دولة لديها أنشطة نووية كبيرة – ما زال يترتّب عليها أن تبدأ نفاذ بروتوكولات إضافية.

٤٧- وعلاوة على ذلك، لم تقم ٣٦ دولة غير حائزة لأسلحة نووية أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار حتى بالوفاء بالتزامها القانوني الذي يقضي ببدء نفاذ اتفاقات ضمانات شاملة معقودة مع الوكالة. ومن الطبيعي أن الوكالة لا تستطيع الخلوص إلى أية استنتاجات رقابية فيما يخصّ تلك الدول.

٤٨- ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ - عندما تم بناءً على طلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنهاء أنشطة التحقّق التي كانت تقوم بها الوكالة – لم تتمكّن الوكالة من الخلوص إلى أية استنتاجات بشأن الأنشطة النووية لذلك البلد. وقال إنه يظلّ يؤمن بأهمية وإلحاحية إيجاد حلّ متفاوض عليه للوضع الراهن. وتقف الوكالة على أهبة الاستعداد للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع جميع الأطراف الأخرى، من أجل التوصّل إلى حل يلبّي متطلبات المجتمع الدولي الداعية إلى ضمان أن تكون جميع الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مُخصّصة لأغراض سلمية خالصة، على أن يلبّي في الوقت نفسه الاحتياجات الأمنية وغيرها من الاحتياجات لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٩- وترد قضية تنفيذ اتفاق الضمانات – المعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار – في جمهورية إيران الإسلامية على جدول أعمال مجلس المحافظين طوال أكثر من ثلاثة أعوام، كما أدرجت هذه القضية مؤخّراً على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ الذي يدعو فيه إيران إلى اتّخاذ الخطوات التي طلبها مجلس المحافظين في قراره الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتتضمّن تلك الخطوات ضرورة استمرار الوكالة في عملها الرامي إلى إجلاء حقيقة جميع القضايا العالقة المتصلة ببرنامج إيران النووي، وعودة إيران بشكل راسخ إلى تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة على نحو تام ومستدام. وكان قد ذكر في تقريره المؤرّخ ٣١ أب/أغسطس إلى مجلس المحافظين وإلى مجلس الأمن، الذي تناول فيه مدى وفاء إيران بالمتطلبات المنصوص عليها في القرار المُشار إليه، أن إيران لم تقم بتعليق أنشطتها المتعلقة بالإثراء، ولا كانت الوكالة قادرة على إحراز تقدّم في حسم القضايا العالقة، بسبب عدم وجود الشفافية اللازمة من جانب إيران.

٥٠- وقال إنه، بالإضافة إلى أنشطة التحقّق الراهنة التي تضطلع بها الوكالة في إيران، يظلّ يشعر بالأمل في أن يتم، من خلال الحوار الجاري بين إيران وشركائها الأوروبيين وشركائها الآخرين، إيجاد الظروف التي تتيح الانخراط في مفاوضات مستحقَّة منذ أمد طويل ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة تكفل، من جهة، تبديد

مخاوف المجتمع الدولي حيال الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، في حين تكفل، من جهة أخرى، معالجة شواغل إيران الاقتصادية والسياسية والأمنية.

٥١- وأضاف أنه واصل مشاوراته مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، وبشأن وضع اتفاقات نموذجية كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. بيد أنه أعرب عن أسفه لعدم إحراز أي تقدّم، كما هي الحال في السنوات السابقة، في أي من الوجهتين.

٥٢- وظلّ التعاون التقني، على مدى خمسين عاماً، آلية رئيسية تُستخدم في تنفيذ رسالة الوكالة الأساسية المتمثّلة في تسخير الذرة من أجل السلام. بيد أن العلاقة بين الدول الأعضاء والأمانة أخذت تتطوّر مع مرر الزمن. ولدى عديد من مؤسّسات الدول الأعضاء في الوقت الحاضر قدرات تساوي أو تفوق قدرات الأمانة. ونتيجة لذلك، غالباً ما تستعين دولة عضو بالخبرات المكتسبة في دولة عضو أخرى، عن طريق استخدام مجموعة من الآليات.

٥٣- فعلى سبيل المثال، انضمّت غانا إلى الوكالة في عام ١٩٦٠. وخلال الأعوام الفاصلة، قام برنامج التعاون التقني الخاص بغانا بتغطية مواضيع تراوحت بين الهيدرولوجيا النظيرية والتطبيقات الصناعية للتكنولوجيا النووية من جهة والطبّ النووي والعلاج الإشعاعي من جهة أخرى. ومع تنامي المؤسّسات والقدرات التقنية لدى غانا، أتاحت تلك المؤسّسات والقدرات توفير أكثر من ٨٠ خبيراً دولياً لدعم مشاريع التعاون التقني في أفريقيا وغيرها من المناطق. واستضافت تلك المؤسّسات نحو ٣٠ من الحاصلين على منح دراسية والزائرين العلميين، وأكثر من ٢٥ حدثاً تدريبياً. وفي الآونة الأخيرة، قامت الوكالة بدعم افتتاح مدرسة العلوم النووية والتطبيقية في جامعة غانا، بأكرا، التي هي مورد تدريبي إقليمي جديد تعتزم الحكومة استخدامه لا لتدريب الأخصّائيين المحليين فحسب، بل جعله أيضاً مُتاحاً للمهندسين والعلميين من البلدان المجاورة وفي المنطقة.

٥٤- وانضمّت البرازيل إلى الوكالة في عام ١٩٥٧. وقد عكس برنامجها الخاص بالتعاون التقني اهتمام الحكومة بإنشاء معاهد هندسية وتكنولوجية نووية راسخة، مع التركيز بوجه خاص على استخدام الطبّ النووي والعلاج الإشعاعي لتحسين الخدمات الصحية. وأصبحت البرازيل أكبر البلدان التي تمدّ برنامج التعاون التقني بالموارد في منطقة أمريكا اللاتينية. فوفّرت أكثر من ٨٠٠ خبير دولي، واستضافت أكثر من ١٣٠٠ من الحاصلين على منح دراسية والزائرين العلميين، بالإضافة إلى استضافتها نحو ٦٥ حدثاً تدريبياً. وتقوم هيئة الطاقة النووية الوطنية البرازيلية بإدارة شؤون أربعة معاهدة بحوث نووية وطنية وهي تقوم في الوقت الراهن بتدشين معهد خامس في شمال البلد.

٥٥- ويتمثّل في هذين البلدين، وبلدان أخرى عديدة، أفضل إيضاح لمدى نجاح برنامج التعاون التقني الذي تضطلع به الوكالة. ويفضي استخدام البرنامج على النحو الملائم إلى تعزيز النمو المستدام والأمن البشري.

٥٦- وبالتطلّع إلى المستقبل، من الواضح أنه لا بد من مواجهة عدد من التحدّيات ذات الصلة. فالزيادة في الطلب العالمي على الطاقة تدفع إلى الأمام احتمالات التوسّع في استخدام الطاقة النووية، في الوقت الذي تتعاظم فيه بشكل واضح المخاوف حيال مخاطر الانتشار الناجمة عن تزايد انتشار التكنولوجيا النووية الحسّاسة، مثل إثراء اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم. وثمة ضرورة واضحة تقتضي وضع إطار جديد لدورة الوقود النووي. ومن المؤكّد أن يكون مسعى معقّداً وضع إطار كهذا على نحو منصف ومُتاح لجميع المستفيدين من

الطاقة النووية ممن يتصرّفون وفقاً لقواعد عدم الانتشار النووي المُتّفق عليها، ويرى أن أفضل سبيل لتناول هذا الأمر هو من خلال اتّباع سلسلة من المراحل المتدرّجة. وتقتضي المرحلة الأولى من هذه المراحل إنشاء آليات توفّر الضمانات بشأن إمداد محطات القوى النووية بالوقود؛ وتقتضي المرحلة الثانية القيام، حسب الاقتضاء، باستحداث ضمانات بشأن اقتناء مفاعلات القوى النووية؛ وتقتضي المرحلة الثالثة تيسير عملية تحويل ما هو قائم من مرافق الإثراء وإعادة المعالجة من ممارسة عمليات وطنية إلى ممارسة عمليات متعدّدة الأطراف فضلاً عن التشجيع على اقتصار أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة في المستقبل على عمليات متعدّدة الأطراف.

٥٧- وأشار إلى أنه جرى عرض مجموعة واسعة من الأفكار والدراسات والاقتراحات حول الموضوع المذكور. وأعرب عن أمله في أن تفضي المناقشات خلال الحدث الخاص المُقام في ذلك الأسبوع إلى تمكين الوكالة من وضع خارطة طريق ترسم معالم المضي قدماً، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومشاركتها النشطة في هذا الصدد.

٥٨- وحيثما وجّه المرء أنظاره في عالمنا اليوم، فإن من الواضح أن الترابط القائم بين قضايا الأمن والتنمية يظلّ من أكثر التحدّيات المروّعة التي تواجه البشرية. ولقد أخذ يتّضح أكثر فأكثر وجوب اضطلاع الوكالة بدور مهم في هذين المجالين في آن معاً. ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة، ليس ثمة أي مدخل لفرصة التأمل والتجديد بأفضل – أو أعظم تكريماً – من منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. بيد أن التقدير والإنجاز يرافقهما أيضاً وجوب تحمّل المسؤولية التي تقتضي مواصلة وتقوية الالتزام بالرسالة التي عُهد بها إلى الوكالة.

٤- رسالة من الأمين العام للأمم المتّحدة

٥٩- وجه السيد أنان (الأمين العام للأمم المتحدة) الرسالة التالية المسجّلة على شريط فيديو:

"عملت الوكالة، طوال الخمسين عاماً الماضية، على تنفيذ الولاية المسندة إليها بمهنية وشرف. فقد دفعت عجلة التقدّم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وقامت بتعزيز التنمية الاقتصادية. وساهمت في التقدّم التقني في مجاليْ الطبّ والزراعة. وعملت على تقوية نظام ضماناتها، فهذا النظام يتمتّع بقبول أكثر من ١٠٠ دولة في الوقت الحاضر.

"وفي العام الماضي، جاء منح جائزة نوبل للسلام كتقدير استحقته غاية الاستحقاق الإنجازات التي حقّقها كل من الوكالة ومديرها العام الموقّر، صديقي العزيز الدكتور محمد البرادعي. فتلك إنجازات حقيقية أدّت إلى تحسين حالة البشر أجمعين وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

"وفي هذا المؤتمر الذي يشكّل معلماً، إنّكم لا تنعمون التفكير فيما مضى فحسب، بل تتطلّعون إلى التحدّيات المنتظرة مستقبلاً أيضاً. وستكون التحدّيات عديدة ومتنوّعة. فجدول أعمالكم يتنامي كل عام، في مجال نزع السلاح النووي، وفي مجال عدم الانتشار، وفي مجال استخدام التكنولوجيا من أجل التنمية، وفي مجاليْ الأمان والأمن، بما يشمل منع الإرهاب النووي.

"وبالنسبة لي، يتيح هذا المؤتمر أيضاً فرصة تمكّنني من الإعراب عن خالص عرفاني بما قام بيننا من شراكة طوال الأعوام العشرة التي تولّيت فيها المهام كأمين عام للأمم المتحدة. واليوم، وأنا أعدّ نفسي

لمغادرة منصبي، يغمرني إحساس بالاطمئنان العميق إلى أن مهام الإشراف على تسخير الذرة للأغراض السلمية هي في أيدٍ كفئة وموضع ثقة. وإني أشكركم على ما قدمتموه من دعم وأتمنّى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمهامّكم في الأعوام القادمة."

٣- كلمة الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا

٦٠- قال السيد فيشر (الرئيس الاتّحادي لجمهورية النمسا) أنه تابع باهتمام بالغ وعناية شديدة تقرير المدير العام، الذي جاء ليؤكّد من جديد مدى قيمة وأهمية المهام التي تضطلع بها الوكالة. وإذ تحتفل الوكالة بذكرى سنوية احتفاءً بتأسيسها، فإن من دواعي سروره البالغ أن تُتاح له الفرصة كي ينقل تهانيه الحارّة إلى الوكالة نيابة عن جمهورية النمسا – البلد الذي يستضيف الوكالة - بمناسبة افتتاح أعمال المؤتمر العام الخمسين. وأضاف أن ذكرى سنوية من هذا النوع هي مناسبة جديرة بالتذكُّر وتتيح فرصة لإلقاء نظرة على تطوّر المنظمة، وللتطلّع بحذر إلى التحدّيات المنتظرة مستقبلاً.

٦١- وقال إن التكنولوجيا النووية هي أحد الابتكارات التي جاد بها القرن العشرون والتي ترتّبت عليها نتائج تاريخية وبعيدة الأثر. فهذه التكنولوجيا يمكن استخدامها للأغراض السلمية، مثل توليد الطاقة، إلا أنه يمكن استخدامها أيضاً في صنع أسلحة تدمير تشكّل تهديداً للبشرية. بل إن ما يُطلق عليه الاستخدام السلمي للطاقة النووية يثير مشاكل معيّنة، والمسؤولية الملقاة على كاهل الوكالة في هذا الصدد كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الناس يولون الوكالة الثقة بشأن ضمان الامتثال للاتفاقات والمعاهدات واللوائح المتعلقة بالطاقة النووية.

٦٢- وتأتي الذكرى السنوية الخمسين كما يأتي انعقاد المؤتمر العام في وقت تحظى فيه الوكالة بقدر كبير من الاهتمام الدولي. وأشار إلى أن الخطر الماثل في انتشار الأسلحة النووية يحتل الصدارة في الجدل السياسي الدائر وهو أحد التحدّيات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي. والوكالة التي كانت بدايةً ذات طابع تقني في المراحل المبكّرة من تأسيسها أصبحت جهة فاعلة لها أهميتها في مجال سياسي يتّسم بحساسية خاصة.

٦٣- ولا يمكن المغالاة في الأوقات الراهنة في تقدير مسؤوليات الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار. فالوكالة تفي بمتطلبات ولايتها بإحساس عميق بالمسؤولية والنزاهة والمهنية، وقد أكسبتها تلك الصفات أكثر مما هو تقدير مبرّر، ليس على الأقلّ من خلال منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وهنأ الوكالة على نيلها هذا التكريم الرائع الذي تستحقّه بالفعل.

٦٤- وقال إن فعّالية معاهدة عدم الانتشار، التي تشكّل الأساس الذي يقوم عليها صرح المعاهدات المتعدّدة الأطراف في مجاليْ نزع السلاح وعدم الانتشار والذي تم تشييده على مدى عقود من الزمن، يجري إخضاعها للاختبار في الوقت الحاضر. فيجب أن يُنظر إلى أي شكل من أشكال مواصلة الانتشار النووي من جانب دول أو جهات فاعلة على غير مستوى الدولة على أنه يرمي إلى إضعاف المعيار المركزي المتمثّل في معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الاستمرار في عدم الإتيان على ذكر الإخفاقات بشأن الوفاء بالالتزامات في مجال نزع السلاح النووي، والشعور السائد على نطاق واسع بأن نظام المعاهدة هو غير قائم أساساً على مراعاة المساواة. ومن الأهمية بمكان أن يبدو المجتمع الدولي جبهة متّحدة في مواجهة هذه التطوّرات، حيث إنه لا يمكن العثور على حلّ في هذا الصدد إلا على أساس توافقي واسع.

٦٥- وأشار إلى أن الحصول على التكنولوجيا النووية أخذ يصبح أيسر مما كان عليه فيما مضى من وجهة النظر التقنية. وخلافاً لما كانت عليه الحال فيما مضى، يتنامي في الوقت الحاضر عدد الجهات الفاعلة التي لديها القدرة التقنية اللازمة لإتقان دورة الوقود النووي. وأخذت تتزايد شأناً الحواجز السياسية والقانونية المقامة بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جهة وتطوير برامج نووية عسكرية من الجهة الأخرى في إطار المحافظة على الثقة بفعّالية نظام المراقبة ذي الصلة. لذا ينبغي أن تكون المحافظة على فعّالية معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار وتعزيز هذه الفعّالية هدفاً مشتركاً.

٦٦- أما الدول التي ترغب في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية خالصة فيجب أن تكون قادرة على ممارسة هذا الحقّ؛ بيد أنه ينبغي أن يتم هذا الاستخدام بطريقة لا تترك أي مجال يثير الشكوك في نواياها الباطنية. والدور الذي تضطلع به الوكالة والمسؤولية الملقاة على عاتقها في مجال الرصد والتقييم في هذا الصدد نطاقهما واسع إلى أبعد حدّ وسيشهدان مزيداً من الاتّساع في المستقبل. وعلى الرغم من توطيده العزم على عدم الانحياز إلى أي من الأطراف، خصوصاً وأن النمسا لا تحيط أيضاً بالمعلومات اللازمة لتكوين أراء تفصيلية، فإن من الأهمية بمكان إبداء عدّة نقاط أساسية. فأولاً، إن النمسا تدعم بشدّة الموقف الداعي إلى وجوب الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار حرفيّاً. وثانيا، إن بلده على قناعة بإمكانية وضرورة المطالبة حقيقةً بأقصى درجة من الشفافية في مجال حسّاس كهذا. وينبغي أن يُتاح للوكالة كل ما تطلبه من معلومات وكافة الإمكانات للقيام بعمليات تفتيش بما يمكّنها من تكوين آراء اجتهادية دقيقة ويُعوّل عليها بحيث يمكن لفرادى الدول الأعضاء جميعها أن تتكّل على تلك الآراء بدون تردّد. وثالثاً، ينبغي أن تُستنفد الإمكانات المُتاحة على مسار المفاوضات استنفاداً تاماً؛ وسيكون من الخطأ الانحراف عن اتّباع نهج قائم على مبادئ الأمم المتحدة. وكلما اتّسع نطاق توافق الآراء في المجتمع الدولي حول هذه القضايا كان ذلك أفضل. وكلما ازداد الاستعداد لإجراء مفاوضات تتّسم بالعدالة والصدق والجدّية، اتّسع نطاق التوافق في الآراء.

٦٧- أما الجوانب العديدة الأخرى لأنشطة الوكالة بنطاقها الواسع فربما غابت إلى حدّ ما عن تصدُّر الاهتمام العام بفعل مواجهة التطوّرات الراهنة. بيد أن جميع دعائم نظام الوكالة الأساسي – ألا وهي التحقّق والأمان والتكنولوجيا – تظل متساوية في الفعّالية والأهمية.

٦٨- وكانت النمسا قد قرّرت عبر استفتاء شعبي معارضة استخدام القوى النووية لتوليد الكهرباء؛ لذا يعلّق النمساويون أهمية خاصة على صوغ أرفع معايير الأمان الممكنة والامتثال لها في هذا الصدد. وسيواصل بلده دعمه التام للعمل الجاري وذي الجودة العالية الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمان النووي، وللإنجازات في مجال تحسين المعايير ذات الصلة. فقد خطت الوكالة خطوات واسعة على مدى الأعوام الخمسين الماضية في جميع مجالات نشاطها، ويمكنها أن تتكّل على ما تكنّه لها جميع الدول الأعضاء من احترام وما تدين به من شكر لها.

٦٩- وتشعر النمسا بالاعتزاز لكون الوكالة قد حقّقت وتواصل تحقيق تلك الانجازات من موقعها في فيينا. ولما كانت الوكالة قد أقامت مقرّها الرئيسي في فيينا، فقد أصبحت المدينة أحد أهم مراكز العمل للمنظمات الدولية. ولدى النمسا أسباب كثيرة تحدوها إلى الامتنان للأمم المتحدة بشكل عام وللوكالة بوجه خاص. واختتم متمنياً للوكالة تحقيق أعظم النجاح فيما تضطلع به من أنشطة مستقبلية، لصالح الجميع، ومعرباً لها عن أطيب المنى مستقبلاً.

٢- طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة
(الوثائق GC(50)/9، و GC(50)/10، و GC(50)/11، و GC(50)/19)

٧٠- لفت الرئيس الانتباه إلى الوثائق GC(50)/9 وGC(50)/19 وGC(50)/10 وGC(50)/11 التي تتضمّن طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة قدمتها جمهورية مالاوي، وجمهورية الجبل الأسود، وجمهورية موزامبيق، وجمهورية بالاو، على التوالي. وكان مجلس المحافظين قد أيّد الطلبات الأربعة وقدم أيضا أربعة مشاريع قرارات بشأنها التماسا لاعتمادها من جانب المؤتمر العام.

٧١- وقال إنه يفترض أن المؤتمر يودّ أن يعتمد مشاريع القرارات الأربعة.

٧٢- وقد تقرَّر ذلك.

٧٣- وتحدّث السيد دوس سانتوس (جمهورية موزامبيق)، بموجب المادة ٣٠، فشكر الوفود على مساندتها طلب بلده الانضمام إلى عضوية الوكالة؛ وأكّد لتلك الوفود أن جمهورية موزامبيق تعتزم الوفاء بالتزاماتها كعضو والعمل وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧٤- ومن الصدف السعيدة أن يُقبل طلب بلده في العام الذي تنعقد فيه دورة المؤتمر العام الخمسون، ومن المجدي والملائم إجراء مراجعة لإنجازات الوكالة – التي حظيت بتقدير جائزة نوبل للسلام – ودراسة القيود التي قد تواجهها الوكالة في العمل على بلوغ غاياتها في المستقبل. وأشار إلى أن أهداف الوكالة جرى وضعها منذ أكثر من خمسين عاماً، ومع ذلك فإنها أكثر جدوىً في الوقت الحاضر، ذلك لأن أوجه التقدّم التكنولوجي المهمّة التي شهدتها الأعوام الماضية تعني أن الطاقة النووية يتزايد استخدامها في تطبيقات تشهدها كافة بقاع العالم، وذلك في مجالات ذات أهمية بالنسبة للتنمية.

٧٥- وشدّد على ضرورة تقوية التعاون التقني، وكذلك تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في البلدان النامية مثل بلده. ولن تتحقّق النتائج المنشودة إلا عندما يتم جسر الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية، وعندما يتيسّر للبلدان النامية الحصول بشكل تام على جميع التطبيقات السلمية للطاقة النووية بما يمكّنها من القضاء على حالة الفقر والأمراض التي تودي بأرواح الملايين في أفريقيا كل عام.

٧٦- ويستلزم استخدام القوى النووية الاضطلاع بعدد من المسؤوليات الخاصة في مجاليْ الأمان والأمن، ويعلّق بلده أهمية خاصة على التقيّد الصارم بمعايير الأمان.

٧- المساهمات في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٧
(الوثيقة GC(50)/20)

٧٧- قال الرئيس إنه، عملاً باتفاق تم التوصّل إليه في مجلس المحافظين، في عام ٢٠٠٦، أوصى المجلس برقم مستهدف قدره ٨٠ مليون دولار أمريكي للمساهمات الطوعية في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٧. ولفت الانتباه إلى جدول يرد في ملحق الوثيقة GC(50)/20 يبيّن المساهمات التي يلزم أن تقدّمها كل دولة عضو من أجل إيفاء نصيبها في الرقم المستهدف.

٧٨- وأشار إلى أن التبكير في التعهّد بالمساهمات وتسديدها لصندوق التعاون التقني يساعد الأمانة إلى حدّ كبير في تخطيط برامج التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة. لذا حثّ الوفود التي هي في وضع يمكّنها من أن تفعل ذلك على إبلاغ الأمانة أثناء دورة المؤتمر العام الراهنة بالمساهمات التي تعتزم حكوماتها تقديمها إلى صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٧.

٧٩- وقال إنه سيقدّم تقريراً في نهاية الدورة، تحت بند يُضاف إلى جدول الأعمال في وقت لاحق، حول المساهمات التي يتم التعهّد بها حتى ذلك الوقت. وأعرب عن أمله في أن يكون قادراً على تقديم تقرير مرض حول النسبة المئوية للتعهّدات الفعلية بالمساهمات في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٧.

٨- المناقشة العامّة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ (الوثيقة GC(50)/4)

٨٠- قال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر يأذن له - بموجب المادة ٥٠ من النظام الداخلي- بأن يضع حدا لمدة الكلمات التي تُلقى في المناقشة العامة بحيث لا تتجاوز هذه المدة ١٥ دقيقة.

٨١- وقد اتُّفِقَ على ذلك.

٨٢- وقال السيد كناليس كلاريوند (المكسيك) إن الدور الذي يؤديه كل من الوكالة ومديرها العام بشأن منع استخدام القوى النووية لأغراض تدميرية حدا بوجه حقّ إلى منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. وأعرب عن انضمامه إلى الآخرين المحتفين بهذا الحدث التاريخي، مبدياً مجدّداً اقتناعه بوجوب استمرار جميع أعضاء المجتمع الدولي في تقوية المؤسّسات الدولية التي تساهم– مثل الوكالة - في تحقيق السلام. وشكر البلد المُضيف - النمسا – وشعبها على دعمهما الوكالة.

٨٣- وقال إن المكسيك تواصل التآزر الوثيق مع الوكالة منذ عام ١٩٥٨ وتشاطر الوكالة الغايات والمثل على نحو تام، لا سيما في وقت تسلّط فيه التهديدات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي الضوء على مسؤولية الوكالة التي تقتضيها مواصلة العمل نحو تحقيق عالم مأمون للجميع. وأشار إلى أن نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان الغايتين المحوريتين لسياسة المكسيك الخارجية طوال أكثر من نصف قرن. والتخلّص على نحو تام ونهائي من الأسلحة النووية هو السبيل الفعّال الوحيد الكفيل بمنع الانتشار النووي. فالمكسيك هي أحد الموقّعين على معاهدة عدم الانتشار وكذلك أحد الموقّعين على معاهدة تلاتيلولكو وهي تقوم بترويجها وتضطلع بمهام الجهة الوديعة بشأنها. وقال إن اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها نافذ منذ عام ١٩٧٣ والبروتوكول الإضافي الذي قامت بتوقيعه في آذار/مارس ٢٠٠٤ جاهز للتصديق. كما تشارك المكسيك في غالبية الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالأمان النووي والأمان الإشعاعي، وهي تعدّ العدّة حالياً للانضمام إلى الاتفاقية المشتركة.

٨٤- وأعرب عن القلق حيال عدم القيام في الوقت الراهن بتحديد سلم الأولويات على النحو الملائم بشأن نزع السلاح في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة؛ فلم يرد ذكره في الوثيقة المتضمّنة نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، أو في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥. وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، لم يتوصّل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء على برنامج عمله؛ ولا جرى التوصّل إلى اتفاق بشأن آلية لرصد برنامج العمل لمنع الاتّجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

يُضاف إلى ذلك أن بعض الدول كابدت صعوبات فيما يتعلق بالأطر الزمنية المقرّرة لتدمير ترساناتها الكيميائية. وتبعاً لذلك، أنه لأمر حيوي تقوية الوكالة وتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها تجاه عدم الانتشار على نحو أكفأ، فيما هي تعمل على ترويج الاستخدام السلمي للقوى النووية لخير البشرية. أما مبادرة المدير العام بشأن وضع آلية متعدّدة الأطراف لضمان الحصول على الوقود النووي، من غير الحدّ من حقّ جميع الدول في كامل دورة الوقود النووي، فإنها مثيرة للاهتمام وينبغي دراستها بعناية في إطار المجلس ومن ثم في إطار المؤتمر.

٨٥- وقال إن المكسيك هي واحد من ٣٣ بلداً تستخدم القوى النووية استخداماً بناءً، وقد مكّنت الخبرة التي اكتسبها بلده على مدى خمسة وعشرين عاماً في مجال المفاعلات من تلمّس المنافع المتأتّية من توليد القوى النووية. وعلى مدى أكثر من مائة عام، أتاح استخدام الهيدروكربونات ازدهاراً غير مسبوق، وأفضى إلى فتح أسواق جديدة وتيسير انتقال الناس جوّاً وبرّاً وبحراً. بيد أن الظروف اختلفت في الوقت الحاضر. وما يثير تحدّيات خطيرة هو التدهور البيئي الناجم عن استخراج وحرق ومعالجة الوقود الأحفوري بأنواعه والصعوبات التي تتكرّر مواجهتها في تلبية الطلب المتنامي على هذا الوقود. ويلزم إحداث تغيير في الاستراتيجيات على نحو يؤكّد استخدام مصادر الطاقة البديلة على نطاق واسع ويكفل إدخال تعديلات على أنماط المستهلكين. وعلى القوى النووية أن تؤدّي دوراً رئيسياً في انتقال الطاقة، على نحو ما تفعله مصادر الطاقة المُتجدّدة.

٨٦- وتعمل محطات القوى النووية على ضمان أمن الإمداد وعوليته، وهاتان صفتان مميّزتان يتزايد تقدير قيمتيهما. وفضلاً عن ذلك، يُقدّر أن كميات المواد الانشطارية – اليورانيوم والثوريوم – كافية لتلبية الطلب العالمي على مدى عدّة قرون قادمة. لذا تقوم المكسيك حالياً باتّخاذ خطوات لزيادة مساهمة القوى النووية في شبكة الكهرباء الوطنية التي لديها في الوقت الراهن قدرة منشأة تبلغ ٤٩٠٠٠ ميجاوات كهربائي والتي تتنامى بمعدل ٥% سنوياً. وجرى اتّخاذ القرار الذي يقضي بتوسيع نطاق البرنامج النووي المكسيكي، وتم بالفعل تأسيس لجنة مخصّصة لغرض اتّخاذ القرارات التقنية ذات الصلة. وستتم على المدى القصير زيادة قدرة محطة لاغونا فيردي للقوى النووية بنسبة قدرها ١٩% لتصبح ١٦٢٩ ميجاوات كهربائي. أما على المدى المتوسط، فستقوم المكسيك – بدعم من الوكالة – بالدراسات اللازمة لتمديد رخصة تشغيل مفاعلات لاغونا فيردي، وتنفيذ توصيات تتوخّى تحسين التصرّف في النفايات المشعّة.

٨٧- وبدأ السيد بودمان (الولايات المتحدة الأمريكية) كلمته بتلاوة المقتطفات التالية من رسالة موجّهة من الرئيس بوش:

"أعلنت إدارتي اقتراحاً جديداً جسوراً يُسمّى "الشراكة العالمية في مجال الطاقة النووية". وسنعمل مع بلدان من خلال هذه الشراكة من أجل تلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة، والتخلّص من النفايات بأمان، ودفع عجلة التقدّم في مجال عدم الانتشار، وإبقاء التكنولوجيا النووية بمنأى عن الوقوع في أيدي الشبكات الإرهابية والدول الإرهابية.

"وسنشجّع على الحصول على الوقود النووي بصورة يُعول عليها فيما يخصّ البلدان التي توافق على الامتناع عن أنشطة إثراء اليورانيوم وأنشطة إعادة معالجته. وبالعمل معاً، نستطيع ضمان التمتّع بطاقة نووية رخيصة ومأمونة ونظيفة وبمنافعها لجميع من يمتثلون لالتزاماتهم تجاه عدم الانتشار."

٨٨- وانتقل إلى الحديث عن بعض النجاحات التي حقّقها بلده في مجال عدم الانتشار في الآونة الأخيرة، فقال إنه، من خلال التعاون الوثيق مع روسيا، جرى تعزيز أمن مئات الأطنان المترية من المواد الصالحة في صنع الأسلحة في روسيا في حين يجري وفق المسار المحدّد بذل الجهود الرامية إلى استكمال ذلك العمل بحلول

نهاية عام ٢٠٠٨. وجرى توليف أكثر من ٢٥٠ طناً متريـاً من اليورانيوم الروسي الشديد الإثراء وبيعه كوقود تجاري. وفضلاً عن ذلك، يتواصل تنفيذ خطط غرضها التخلّص من فائض البلوتونيوم الأمريكي والروسي.

٨٩- وأعلنت الولايات المتحدة وروسيا في الآونة الأخيرة "المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب" الجديدة التي تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدّلة حديثاً، والبروتوكول الإضافي، والصكوك ذات الصلة. وينبغي تنفيذ التدابير ذات الصلة تنفيذاً تاماً من أجل مراقبة الانتشار وتأمين التوسّع المأمون في استخدام الطاقة النووية على النطاق العالمي.

٩٠- وفي إطار المبادرة العالمية لتقليص التهديدات، عمل بلده مؤخراً بالاشتراك مع روسيا والوكالة على تأمين كميات من اليورانيوم الشديد الإثراء ومواد أخرى معرّضة لمخاطر من بلدان من ضمنها أوزبكستان، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وصربيا، ولاتفيا، وليبيا. وينبغي مضاعفة الجهود لتأمين المواد النووية والإشعاعية وتوسيع العمل التعاوني إلى مدى أبعد في مجال عدم الانتشار النووي.

٩١- وإن كان العالم ما زال يعتمد في المقام الأول على الفحم والغاز الطبيعي والنفط لتوليد الطاقة الكهربائية، فإن الطاقة النووية توفّر مجموعة منافع لا تضاهيها المنافع التي توفّرها أنواع الوقود الأحفوري. بيد أنه من أجل تحقيق المنافع الكاملة المتأتّية من القوى النووية، يجب استيفاء أربعة شروط سياسية. أولاً، يجب أن تكون القوى النووية ذات قدرة على التنافس. ففي الولايات المتحدة، جرى سنّ تشريعات توفّر حوافز تمويلية، بالإضافة إلى حوافر متعلقة بالضرائب والتأمين والترخيص من أجل تشييد مرافق جديدة، ويجتاز في الوقت الحاضر نحو ٢٧ مفاعلاً جديداً مختلف مراحل التخطيط والتصميم. وثانياً، يجب التصرّف في النفايات النووية والوقود المستهلك على نحو مسؤول. فوزارة الطاقة النووية تواصل بإقدام دفع عجلة العمل في سبيل افتتاح مستودع جبل يوكا بحلول عام ٢٠١٧، وترحّب الولايات المتحدة بالتقدّم الذي تحرزه دول أخرى مثل السويد وفنلندا بشأن المستودعات الجيولوجية. وثالثا، يجب أن تكون القوى النووية مأمونة، ويجب الاستمرار في المحافظة على سجل الأمان الرائع الذي شهدته الأعوام العشرون الماضية. ورابعاً، تجب المواظبة على تطبيق أكثر الضمانات صرامة على المواد النووية، إذ إنه لا يجب أن يفضي أي توسّع في استخدام القوى النووية إلى اقتناء مزيد من الدول أسلحة نووية.

٩٢- والشراكة العالمية في مجال الطاقة النووية التي أعلنها الرئيس بوش، في كانون الثاني/يناير، ستكمّل الاقتراح الذي طرحه الرئيس بوتين الداعي إلى إنشاء مراكز دولية لتقديم خدمات الوقود النووي. وترمي هاتان الخطتان، بالإضافة إلى الأفكار التي تقدّمت بها الوكالة، إلى تيسير التوسّع العالمي في استخدام القوى النووية بما يلبّي الاحتياجات العالمية من الطاقة، والحدّ من انبعاثات الكربون، وتقليص أخطار الانتشار. ومن خلال الشراكة العالمية في مجال الطاقة النووية، تقترح الولايات المتحدة استحداث ونشر تكنولوجيات متقدّمة بشأن إعادة تدوير الوقود النووي المستهلك الذي لا يفضي إلى بلوتونيوم مفصول. وتهدف الشراكة أيضاً إلى العمل مع جهات أخرى على تطوير مفاعلات قوى نووية متقدّمة مقاومة للانتشار تلائم شبكات واحتياجات الاقتصادات النامية بشأن توليد الطاقة الكهربائية. وهي تأمل في أن يكون لها أبلغ الأثر في مجال التعاون مع شركاء ينتمون إلى دول نووية موردّة ومتلقّية بشأن توفير خدمات وقود يُعوّل عليها وفق أسس تنافسية على النطاق العالمي عن طريق ضمان الإمداد وإعادة الوقود المستهلك بغرض إعادة تدويره فيما يخصّ دولاً توافق على عدم السعي إلى تطوير قدرات خاصة بالإثراء وإعادة المعالجة.

٩٣- ووضع إطار دولي غرضه ضمان إمدادات الوقود له تأثير حاسم على تلبية احتياجات العالم من الطاقة وعلى التقدّم في سبيل تحقيق أهداف عدم الانتشار؛ وترحّب الولايات المتحدة بالحدث الخاص المقرّر عقده أثناء المؤتمر العام بشأن ضمانات الإمداد وعدم الانتشار. ويعتزم بلده العمل مع الوكالة وجميع الشركاء الآخرين الذي هم مستعدّون لذلك، على استحداث إطار لضمانات يُعوّل عليها تكفل توفير الوقود بأسعار مناسبة على مستوى السوق، ولأغراض خزن الوقود المستهلك ونقله وإعادة معالجته. كما سيتآزر مع الوكالة بشأن ترويج الحوار بين المورّدين والمتلقّين، وتعزيز تقبّل أوجه التقدّم التكنولوجي، ومساعدة البلدان على بناء المهارات اللازمة لاستخدام الطاقة النووية استخداماً فعّالاً. وتسعى الولايات المتحدة حالياً إلى إبرام اتفاقات توفّر منافع متبادلة مع دول أخرى تشاطرها الرأي والرؤية بشأن التوسّع على نحو متّسم بالمسؤولية في استخدام الطاقة النووية.

٩٤- ومن شأن ضمان إمدادات الوقود أن يزيد إلى حدّ كبير من استقلالية الطاقة، وبالتالي الاستقلالية السياسية والاستراتيجية لجميع الدول، لا سيما الصغيرة منها. وتبعاً لذلك، دعا إلى الإسراع في اعتماد المفهوم الخاص بآلية متعدّدة الأطراف تكفل الحصول على الوقود النووي بشكل يُعوّل عليه، على النحو الذي طرحته على مجلس المحافظين ألمانيا وروسيا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٩٥- وتظلّ العقبات التي تعترض سبيل التوسّع المأمون في القوى النووية قائمة. وينبغي التصدّي لما تبديه من استخفاف وانتهاك جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولمخاطر الإرهاب النووي الذي يجرّ معه الكوارث. وعلى جميع الدول أن تتصرّف بشكل حاسم ومسؤول لمنع الانتشار وإحباط الإرهابيين المصمّمين على ممارسة العنف النووي أو الإشعاعي.

٩٦- وجرى في الخمسين عاماً منذ تأسيس الوكالة إحراز تقدّم عظيم بشأن توسيع نطاق استخدام القوى النووي للأغراض السلمية. بيد أنه يرى أن الخمسين عاماً المقبلة ستشهد "العصر النووي" الحقيقي. فمن خلال مواصلة التقدّم في مجال العلوم والتكنولوجيا، يمكن تحسين أمان وأمن المفاعلات النووية والنجاح في التصدّي للتحدّي الماثل في التخلّص من النفايات. بيد أنه لا يمكن إلا من خلال إقامة شراكة عالمية تعود بالمنفعة على اقتصادات العالم والبيئة وتحدّ من مخاطر الانتشار أن تتحقّق الرؤية الداعية إلى "تسخير الذرة من أجل السلام" التي أوجدت الوكالة من أجل السعي إلى تحقيقها.

٩٧- وقال السيد تورستيلا (فنلندا)، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن البلديْن المنضمّين لعضوية الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة لعضويته وهي كرواتيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط، والبلدان المحتمل ترشيحها وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وهما أيسلندا والنرويج، والأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى ملدوفا وأوكرانيا - جميعها تؤيّد البيان الذي يعتزم إلقاءه توّاً.

٩٨- وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة، حان الوقت لإلقاء نظرة إلى الوراء مع التقدير على إنجازات الوكالة والتأمّل في الأسباب التي من أجلها أصبح عملها مهماً إلى هذا الحدّ. فالوكالة هي جهة الاتّصال العالمية المعنية بالتعاون النووي والأمان النووي للأغراض السلمية وهي تؤدّي دوراً عالمياً لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية ومجابهة ما يستجدّ من تهديدات ناتجة عن الإرهاب النووي. وتحظى درايتها الفنية المتّسمة بالمهنية والنزاهة بتقدير واسع لدى جميع الدول الأعضاء.

٩٩- وتُعدّ جائزة نوبل للسلام التي تسلّمتها الوكالة وتسلّمها مديرها العام في عام ٢٠٠٥ على أنها - في آن معاً - "جوهرة في تاج" الاحتفالات بالذكري السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة وتقدير في منتهى الروعة لما

حقّقته الوكالة من إنجازات. ويتقدّم الاتحاد الأوروبي بتهنئته القلبية إلى الدكتور محمد البرادعي والموظفين التابعين له على منحهم الجائزة.

١٠٠- ويظلّ الاتحاد الأوروبي يعتبر معاهدة عدم الانتشار على أنها الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي العالمي، والمادة الرابعة منها على أنها الأساس في عملية السعي إلى نزع السلاح النووي، وعلى أنها عنصر مهم في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهو ملتزم التزاماً تاماً بمعاهدة عدم الانتشار وبالدعائم الثلاث التي تقوم عليها.

١٠١- وعدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار والالتزامات الرقابية الناشئة منها هو أهم تحدٍّ يواجه المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار. وما يدعو للأسف أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥ لم يكن قادراً على الخلوص إلى وثيقة توافقية حول تلك القضايا وغيرها من القضايا. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تفضي الدورة التالية التي سيتم فيها استعراض معاهدة عدم الانتشار إلى نتائج ملموسة في جميع المجالات الثلاثة المشمولة بهذه المعاهدة، وهو ما سيساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي. والموقف المشترك الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥ سيظلّ يشكّل الأساس لنهجه المشترك بالنسبة لدورة الاستعراض الوشيكة. ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، التي ستُعقد في عام ٢٠٠٧، والتي قد تُعقد في فيينا، وهو ملتزم بأن يساهم مساهمة نشطة في سبيل تحقيق نتيجة ناجحة للاجتماع.

١٠٢- وكمساهمة مهمّة في تقوية نظام عدم الانتشار، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠٠٣، "استراتيجية مناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل". ويحتل مكانة مركزية في عمل الاتحاد الأوروبي كل من تعزيز عدم الانتشار المتعدّد الأطراف وإضفاء صفة عالمية عليه، ومعاهدات مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ومراعاة الصرامة في تنفيذ تلك الصكوك والامتثال لها.

١٠٣- والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن اتّباع نهج متعدّد الأطراف بشأن الأمن الدولي، بما يشمل نزع السلاح وعدم الانتشار، هو أفضل سبيل يكفل المحافظة على السلام والاستقرار. ويواصل الاتحاد الأوروبي العمل في اتّجاه تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ويناشد الدول التي هي ليست أطرافاً بعد في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة باعتبارها دولاً غير حائزة لأسلحة نووية. كما يعلّق الاتحاد الأوروبي أقصى درجة من الأهمية على التبكير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خصوصاً وأن عام ٢٠٠٦ يشهد الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة.

١٠٤- ويشعر الاتحاد الأوروبي بالتشجيع نتيجة الزخم الجديد الذي تولّد في عام ٢٠٠٦ في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن مباشرة مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويرحّب بمشاركة ممثلّي الوكالة في المناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الآونة الأخيرة.

١٠٥- ويدعم الاتحاد الأوروبي بشدّة تعزيز فعّالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة. وما يدعو للأسف أنه بعد انقضاء قرابة عشر سنوات على اعتماد البروتوكول النموذجي الإضافي، ما زالت ١٠٥ دول لم تبدأ نفاذ بروتوكول إضافي؛ ويحثّ الاتحاد الأوروبي جميع الدول على القيام من غير إبطاء بالتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي وتنفيذه. كما يأسف الاتحاد الأوروبي لكون ٣٠ دولة لم تفِ بعد حتى بالتزاماتها الأساسية بموجب معاهدة عدم الانتشار، التي تقتضيها أن تبدأ نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة التي عقدتها مع الوكالة.

١٠٦- وتشكّل اتفاقات الضمانات الشاملة بالإضافة إلى البروتوكولات الإضافية معيار الوكالة الراهن بشأن التحقّق وهي تمكّن الوكالة من توفير توكيدات موثوقة بعدم تحريف المواد النووية وانتفاء وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة داخل الدولة. ومن شأن إضفاء الصفة العالمية على البروتوكولات الإضافية أن يقوّي نظام عدم الانتشار الدولي ويساهم في تحقيق الأمن لجميع الدول. يُضاف إلى ذلك أن تلك الصفة ستزيد إلى حدّ كبير الثقة التي تُعدّ ضرورية لقيام تعاون دولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٠٧- وكان المدير العام قد كرّر القول إن البروتوكول النموذجي الإضافي يجب أن يصبح المعيار المعتمد لدى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، من أجل تمكين الوكالة من الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالتحقّق على نحو موثوق. وحان الوقت لأن يقرّ مجلس المحافظين بكون اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية تشكّل المعيار المعتمد لدى ضمانات الوكالة في الوقت الحاضر؛ وأشار إلى أنه سيُقدِّم مشروع قرار إلى دورة المؤتمر العام الحالية يلتمس فيه وضع هذه التوصية موضع التنفيذ.

١٠٨- وينبغي أن يكون عقد اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية من جانب جميع الدول في الشرق الأوسط أمراً ذا أولوية لدى المجتمع الدولي برمّته، وسيشكّل ذلك مساهمة فعّالة في تحسين عموم أوجه الأمن والثقة في المنطقة. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول في المنطقة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها على نحو يمكن التحقّق منه بفعّالية.

١٠٩- ويثني الاتحاد الأوروبي على الأمانة لما تبذله من جهود ترمي إلى التشجيع على عقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية وتيسير عقدها. ويعمل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، على ترويج إضفاء الصفة العالمية عليها في إطار علاقاته مع البلدان الأخرى، ويقدم الدعم التشريعي والرقابي لبلدان تلزمها مساعدة بشأن عقد وتنفيذ اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية.

١١٠- وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بشديد القلق حيال عدم تمكّن الوكالة من التحقّق من الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية على نحو تام وغير مشروط وبدون إبطاء، لاسيما الامتثال لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها المعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار. ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلّي عن أي برنامج متصل بتسلّح نووي وتفكيك هذا البرنامج تفكيكاً تاماً على نحو فوري ومتّسم بالشفافية ويمكن التحقّق منه ولا رجعة فيه. ويؤيّد تأييداً تاماً قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي يحثّ بشدّة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فوراً إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة وتنفيذ البيان المشترك الذي أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً راسخاً بالعمل في اتّجاه التوصّل إلى تسوية سلمية ومُتفاوض عليها للقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١١١- ويثني الاتحاد الأوروبي على المدير العام والأمانة لجهودهما المتواصلة الساعية إلى إجلاء الحقائق من جانب جمهورية إيران الإسلامية والرامية إلى التحقّق من حالة البرنامج النووي لهذا البلد. وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي نظرة جدّية لتقييم المدير العام الذي أفاد فيه بأنه، بعد انقضاء قرابة أربعة أعوام شهدت عمليات تفتيش مكثّفة، ما زالت الوكالة عاجزة عن إحراز مزيد من التقدّم فيما تبذله من جهود للتحقّق من صحة واكتمال إعلانات إيران بهدف التأكّد من الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعماً تاماً قرار مجلس الأمن ١٦٩٦(٢٠٠٦) الذي يطالب إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة،

بما في ذلك البحوث التطويرية. فالتعليق لم يعد تدبيراً طوعياً لبناء الثقة، بل هو التزام دولي. وما يدعو للأسف أن إيران لم تفِ بالالتزامات المحدّدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٩٦، أو أنها لم تتّخذ الخطوات التي طلبها مجلس المحافظين. ومن شأن امتثال إيران من غير إبطاء وعلى نحو تام للالتزامات الدولية ذات الصلة وغيرها من المتطلبات أن ييسّر إجراء مفاوضات من أجل التوصّل إلى حلّ دبلوماسي. والاتحاد الأوروبي يشجّع إيران من جديد على التعامل إيجابياً مع الاقتراحات التي تقدّمت بها البلدان الستة، بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بشأن وضع ترتيبات شاملة طويلة الأجل؛ ويرحّب بالاجتماعات التي عُقدت في الآونة الأخيرة بين الممثل السامي وكبير المفاوضين النوويين الإيراني.

١١٢- وتكنولوجيات الإثراء وإعادة المعالجة في المجال النووي هي موضع اهتمام خاص بالنظر إلى احتمال تطبيقها لأغراض عسكرية. فمن الأهمية بمكان تشجيع العمل على منح ضمانات تكفل الحصول على خدمات متصلة بالوقود النووي أو الحصول على الوقود ذاته، في إطار شروط ملائمة وعلى أساس طوعي، دونما تدخّل في آليات السوق أو تعارض مع الصكوك الدولية ذات الصلة على نحو لا موجب له. ويرحّب الاتحاد الأوروبي بالحدث الخاص الذي سيُعقد أثناء دورة المؤتمر العام الحالية، ويتطلّع إلى المشاركة في المناقشات حول مختلف الاقتراحات، من قبيل مناقشة مفهوم خاص بآلية متعدّدة الأطراف تكفل عولية الحصول على الوقود النووي.

١١٣- وأشار إلى أن الاتّجار غير المشروع بالمعدّات والتكنولوجيا النووية مسألة تثير قلقاً شديداً. ويثني الاتحاد الأوروبي على الوكالة لما تبذله من جهود بشأن استقصاء أنماط الاتّجار غير المشروع ويؤيّد تأييداً تاماً الدعوة الصادرة عن المدير العام التي تطلب من جميع الدول إبداء تعاون تام في استكشاف مسالك ومصادر التكنولوجيا والمعدّات والمواد. ويعلّق أهمية كبيرة على وضع ضوابط وطنية متينة ومنسّقة دوليا على عمليات التصدير، وبالأخصّ في إطار مجموعة المورّدين النوويين ولجنة زانغر؛ ويرحّب بتمديد ولاية اللجنة المذكورة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤).

١١٤- ويظلّ الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة للحرب على الإرهاب، وهو يدعم بشدّة جميع التدابير التي ترمي إلى الحيلولة دون نيل الإرهابيين أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية وإشعاعية ووسائل إيصالها، بما في ذلك دعم الشراكة العالمية لمكافحة أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني، ومبادرة الأمن من الانتشار، والمبادرة العالمية لتقليص التهديدات. ويلاحظ باهتمام المبادرة العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب النووي التي أعلنها رئيسا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في تموز/يوليه ٢٠٠٦، ويدعم الجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حدّ ، حيثما كان ذلك مستصوباً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في القطاع النووي المدني، وإلى تيسير عمليات التحوّل إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء.

١١٥- وقال إن الوكالة تؤدّي دوراً مهمّاً في مجال الأمن النووي، لا سيما من خلال صندوق الأمن النووي، الذي يشكّل الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة له في الوقت الراهن. ونوّه بأن الاتحاد الأوروبي كان قد وافق في الآونة الأخيرة على "إجراء مشترك للمجلس" بما قيمته قرابة ٧ ملايين يورو لدعم أنشطة الوكالة في بلدان شريكة.

١١٦- وتعدّ الحماية المادية الفعّالة ذات أهمية قصوى في منع الاتّجار غير المشروع وفي ضمان الحماية من الإرهاب النووي والأعمال الشرّيرة الأخرى. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وصيغتها المعدّلة، وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، أن

تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وحثّ هو جميع البلدان على اتّباع مثال الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي فتعلن التزامها السياسي بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها وتنفّذ الإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعّة وتصديرها.

١١٧- وذكّر بأن العام الحالي يشهد الذكرى السنوية العشرين لحادث تشرنوبل. فذكرى هذه الكارثة وعواقبها تواصل إبقاء المجتمع الدولي يقظاً حيال ضرورة تعزيز الأمان في جميع المرافق النووية. ويعلّق الاتحاد الأوروبي الأهمية القصوى على وجود مستوى عال من الأمان النووي على النطاق العالمي. ومع أن الأمان هو مسؤولية وطنية، فإن آثاره تمتد إلى ما بعد الحدود الوطنية، أما التعاون الدولي بشأن هذه القضية فلا غنى عنه. ويرحّب الاتحاد الأوروبي بأنشطة الوكالة في مجال تعزيز نظام أمان نووي عالمي، لاسيما الجهود التي تم بذلها في الأعوام الأخيرة في سبيل استيفاء معايير أمان الوكالة وتوسيع نطاقها بحيث يغطّي المجالات المواضيعية والمرافق والأنشطة ذات الأهمية الكلية.

١١٨- وتشكّل اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة، بالإضافة إلى عمليات الاستعراض التي يجريها النظراء لهاتين الاتفاقيتين، أداة مهمّة لإرساء وتعهّد مستوى رفيع من الأمان النووي. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين أن تفعل ذلك وأن تطبّق الالتزامات الناتجة عنهما بالكامل.

١١٩- كما يحثّ جميع الدول أن تصبح أطرافاً متعاقدة في اتفاقية التبليغ المبكّر واتفاقية تقديم المساعدة. ويدعم الاتحاد الأوروبي تدابير الوكالة الرامية إلى تقوية النظام الدولي للتأهّب والتصدّي، ويشجّع جميع الدول على تحسين قدراتها الوطنية على التصدّي للطوارئ النووية والإشعاعية.

١٢٠- وتتطلّب الحاجة العالمية إلى طاقة طويلة الأجل وأكثر ملاءمة من الناحية البيئية زيادة كبيرة فيما يبذل من جهود بحثية على النطاق العالمي بشأن العثور على مصادر طاقة تحلّ محل أنواع الوقود الأحفوري. ونوّه بكون الاتحاد الأوروبي طرفاً في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، الذي هو مشروع دولي رئيسي علمي وتعاوني تقني، مشيراً إلى أن موقع هذا المفاعل التجريبي سيكون في كاداراش، بفرنسا.

١٢١- وقال إن الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب العمل على استحداث مشاريع ابتكارية في مجال المفاعلات النووية ودورات الوقود؛ فأشار إلى أن ٢٦ بلداً والمفوضية الأوروبية تشارك في الوقت الراهن في المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية.

١٢٢- وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة هو من الأهمية بمكان لضمان إحداث تأثير فعّال ومستدام في مجالات الصحة البشرية، والتنمية الزراعية، والبيئة، وغيرها من المجالات. ويؤيّد الاتحاد الأوروبي توصية مراجع الحسابات الخارجي الداعية إلى وجوب اعتناق الوكالة أهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تحقيق قدر أكبر من التماسك في برامج الأمم المتحدة التي تُعنى بتقديم المساعدة على المستوى القطري. ويتجلّى مثال إيجابي لتعزيز التنسيق على هذا النحو في برنامج العمل من أجل علاج السرطان؛ وقال إن الاتحاد الأوربي يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة في مجاليْ التشخيص والعلاج الإشعاعيين من أجل التصدّي لمشكلة السرطان المتفاقمة، خصوصاً في البلدان النامية.

١٢٣- ويشجّع الاتحاد الأوروبي التطبيقات السلمية والنافعة العديدة التي تجود بها التكنولوجيا النووية من خلال الاضطلاع ببرامج متعدّدة الأطراف وبرامج ثنائية. ويدعم دعماً تاماً برنامج التعاون التقني التابع للوكالة

باعتباره واحداً من أهم الأدوات الكفيلة بتحقيق تنمية نووية سلمية، ويعلّق أهمية على توفير موارد مالية وبشرية وافية بما يمكّن الوكالة من الوفاء بمسؤولياتها في مجال التعاون التقني على نحو فعّال.

١٢٤- وقال إن الالتزام الحكومي القوي هو أيضاً أساسي لضمان نجاح التعاون التقني. وينبغي أن تكون جميع المشاريع ذات صلة بأولويات وطنية، حسبما هي محدّدة في الأطر البرنامجية القطرية ذات الصلة، وهو يحضّ الأمانة على أن تكفل صرف أموال التعاون التقني أولاً وقبل كل شيء في البلدان النامية التي ساهمت بالفعل في صندوق التعاون التقني ولا تترتّب عليها أية متأخّرات بشأن تكاليف المشاركة الوطنية.

١٢٥- ولا يمكن أن يتم نقل المعارف والتكنولوجيا والمعدّات والمواد النووية إلا في بيئة يُكفل فيها الأمان النووي والأمان الإشعاعي، وكذلك الأمن. لذا يرحّب الاتحاد الأوروبي ببرامج الوكالة التعليمية والتدريبية التي من شأنها أن تساهم في استيفاء المعارف النووية في البلدان النامية والبلدان المتقدّمة على السواء.

١٢٦- ويجب أن تتوافر للوكالة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنجاز مهامها المنصوص عليها في نظامها الأساسي. ونوّه بأن الـ٢٥ دولة عضواً التي يتألّف منها الاتحاد الأوروبي تقدّم جزءاً كبيراً من الميزانية العادية وحصّة ذات شأن في المساهمات الطوعية. وينبغي لجميع الدول أن تسدّد اشتراكاتها في الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني بالكامل وفي الوقت المناسب، وتساهم في صندوق الأمن النووي.

١٢٧- وتحظى الوكالة بتقدير رفيع المستوى ويُنظَر إليها على نطاق واسع على أنها منظمة ديناميكية تُدار بصورة جيدة. ويعود جزء كبير من هذا التقدير إلى الجهود التي يبذلها المدير العام والموظفون التابعون له. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود المدير العام الرامية إلى تحسين كفاءة وفعّالية الوكالة، وفقاً للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

١٢٨- وقال السيد أغازادة (جمهورية إيران الإسلامية) إن أحد مواضيع المؤتمر هو الاستفادة من الطاقة الذرية في القرن الحادي والعشرين وإمدادات وضمانات الوقود النووي؛ فقد جرت مناقشة هذا الموضوع في مناسبات عديدة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه لم يجر أبداً التوصّل إلى أية نتيجة ملموسة بشأنه. وجرى إحراز بعض التقدّم في الوقت الحاضر، إلا أنه ليس ثمة أي أمل في تحقيق إنجاز حاسم، ذلك لأن دولاً أعضاء عديدة مستمرة في نزوعها إلى الشكّ نظراً لأن نوايا وأهداف من يؤيّدون القضية ما زالت غامضة وتثير الشكوك. وما زالت تسود حالة من عدم الثقة والاطمئنان إزاء ما هو مطروح على الطاولة وإزاء ما ظلّ مستتراً. وينبغي البحث عن السبب في النهج والسلوك اللذين تتّبعهما دول معيّنة حائزة لأسلحة نووية تجاه حقوق والتزامات الدول الأعضاء.

١٢٩- وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، عملت الدول الحائزة لأسلحة نووية على تضليل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لجعلها تقبل تمديداً غير محدود لمعاهدة عدم الانتشار عن طريق تقديم وعود والتعهّد بالتزامات على مستوى سطحي. ويساور جمهورية إيران الإسلامية ومعظم البلدان النامية نزوع إلى الشكّ في حسن نية تلك البلدان، حيث إن سجل معاهدة عدم الانتشار على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية حافل بما ارتكبته هذه البلدان الأخيرة من إخفاقات في التزاماتها. ولهذا السبب، جرى اعتماد تمديد المعاهدة بصورة مشروطة، حسبما هو بادٍ في البيانات فضلاً عن التحفظّات الرسمية التي تقدّمت بها غالبية الدول الأطراف. وما يدعو إلى عميق الأسف هو أنه لم تكد تمضي فترة وجيزة إلا وأصبح واضحاً أن تشاؤمها لم يكن غير مبرّر.

١٣٠- فالالتزامات بشأن نزع السلاح النووي تنتهك على أساس دائم، بل ويجري في بعض الحالات نقضها. وأصبح إضفاء الصفة العالمية على معاهدة عدم الانتشار لا معنى له بفعل الاعتراف الضمني ببعض القدرات التسلّحية النووية التي أخذت تبرز. وما زالت الأسلحة النووية الإسرائيلية يكتنفها الغموض، ولا تُوجد أية نية لتفكيكها. وتُكافأ بلدان هي خارج معاهدة عدم الانتشار بالحصول على معدّات وقدرات ومواد نووية وبتوسيع نطاق التعاون النووي معها. وعلى نقيض ذلك، تظلّ غالبية الأطراف محرومة من التكنولوجيا النووية السلمية. ولم يطرأ تقليص على القيود المفروضة في هذا الصدد، بل جرى العمل على زيادتها. لذا لم يأت مثيراً للدهشة أبداً الإخفاق الكلّي الذي شهده مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥. وتقع المسؤولية المترتّبة على تلك الإخفاقات بصورة كلية على كاهل الدول النووية التي تجاهلت التعهّدات التي قطعتها على نفسها في إطار المؤتمرات السابقة الخاصة باستعراض معاهدة عدم الانتشار.

١٣١- وإزاء هذه الخلفية، ثمة قلق شديد حيال التدابير والمحاولات المستترة والصريحة الرامية إلى حرمان سائر البلدان من القدرة على إنتاج الوقود النووي وما يتصل به من تكنولوجيا. ويمكن أن تكون المحاولات مخادعة ومضلّلة في هذا الصدد، إذ يُقال إن القدرات المتعلقة بالوقود النووي ستعادل قدرات بما يكفل تحريف المواد عن وجهة الأغراض السلمية. لذا تجادل أطراف بالقول إنه باستثناء قلّة من البلدان - بما يشمل الدول الحائزة لأسلحة نووية ودولاً رفضت معاهدة عدم الانتشار - على الأطراف الأخرى أن تقبل رفض حقوقها غير القابلة للتصرّف. ويجري بذل جهود عقدت العزم على تحويل معاهدة عدم الانتشار – التي جرى تأسيسها على الدعائم الثلاث المتمثّلة في نزع السلاح، والتعاون السلمي، وعدم الانتشار في المجال النووي – إلى معاهدة أحادية القطب ترتكز على دعامة وحيدة هي عدم الانتشار. فهذا النهج ليس من شأنه إلا أن يفضي إلى هشاشة معاهدة عدم الانتشار وتعريضها للضعف.

١٣٢- ومن المسلّم به على وجه العموم في الوقت الحاضر أن الطاقة النووية ستشكّل الجزء الرئيسي في تنوّع مصادر الطاقة العالمية في العقود المقبلة، بحيث إن تحقيق القدرة على إنتاج الوقود سيكون ذا تأثير حاسم بالنسبة للبلدان النامية. فالحدّ من القيود المفروضة على إمداد مفاعلات القوى النووية أو رفعها ليس مهماً جداً؛ فما هو أساسي أن يمتلك المرء القدرة على إنتاج وقوده النووي الذاتي، لا أن يتكّل على الآخرين. ولهذا السبب، فإن البلدان المتقدّمة – باستثناء ما منها مقيّد بسياساته البيئة – مصمّمة على تطوير الوقود النووي وإثرائه، وتواصل الاستثمار وتقديم العون المالي في مجال التكنولوجيا على الرغم من عدم وجود مبرّرات اقتصادية لذلك بل وعلى الرغم من خسارة الإرباح من جانب شركاتها المعنية بإنتاج الوقود النووي. وبعبارات أخرى، لما كانت تلك البلدان لديها القدرة على إنتاج القنبلة الذرية فإنه مسموح لها أن تمتلك القدرة على إنتاج الوقود النووي. واستناداً إلى المنطق ذاته، فإنها ستسمح للدول الحائزة لأسلحة نووية التي رفضت معاهدة عدم الانتشار بإنتاج الوقود النووي. وفي الوقت نفسه، على جمهورية إيران الإسلامية وسائر البلدان النامية التي انضمّت إلى معاهدة عدم الانتشار ونبذت الأسلحة النووية ألا تسعى إلى إنتاج الوقود النووي حيث إنه قد يُحرّف في اتّجاه أغراض محظورة. وذلك شكل من أشكال المنطق يثير الاستغراب.

١٣٣- وينبغي للبلدان النامية ألا تستخفّ بكون البلدان المتقدّمة ماضية في سعيها إلى إيجاد احتكار ينصب على إنتاج الوقود النووي – الذي هو سلعة استراتيجية وذات تأثير حاسم. وينبغي عدم قبول هذا الاحتكار. وليس مقبولاً إخضاع الدول الأعضاء – وليس إيران وحدها – للقيود والحظر بحيث يتعذّر عليها أن تمارس حقوقها غير القابلة للتصرّف في تطوير ومواصلة أنشطة نووية سلمية. ويجب أن تتوقّف تلك العملية التدميرية قبل أن تتّسع الفجوة القائمة في إطار معاهدة عدم الانتشار وفيما بين الأعضاء في الوكالة وقبل أن تتعرّض مواقف الجانبين إلى مزيد من الاستقطاب. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، تصدّر برنامج جمهورية إيران الإسلامية

النووي هذه القضايا، وإذا ما تراجعت إيران عن موقفها فإنهم سيتّخذون تراجعها نموذجاً يطبّقونه على سائر البلدان النامية. ولهذا السبب، لم يدخّروا أية جهود في سبيل تخويف وتهديد جمهورية إيران الإسلامية. وفي اجتماع القمّة الرابع عشر الأخير لحركة عدم الانحياز الذي عُقد في هافانا، بكوبا، أجمع من جديد رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، البالغ عددهم ١١٦ رئيساً، على تأكيد الحقّ الأساسي وغير القابل للتصرّف الذي تمتّع به جميع الدول في تطوير الطاقة الذرية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون أي تمييز ووفقاً للالتزامات القانونية الخاصة بكل منها، ووجوب احترام الخيارات والقرارات التي تتّخذها الدول في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ودورة الوقود التابعة لهذه التكنولوجيا. وقال إن الشعب الإيراني والحكومة الإيرانية يعربان عن خالص تقديرهما لما تلقّياه من دعم قيّم من حركة عدم الانحياز على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

١٣٤- أما قرار المجلس القاضي بإحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن فليس له أي أساس قانوني ويتعارض مع نظام الوكالة الأساسي وممارساتها. فكيف يمكن أن يُعتبر برنامج أنه "تهديد للسلام والأمن الدوليين" وأن يُحال إلى مجلس الأمن في حين لم تعثر الوكالة - بعد ثلاثة أعوام شهدت عمليات تفتيش واستقصاء اقتحامية ومتينة – على أي دليل يشير إلى عمليات تحريف في اتّجاه أغراض محظورة؟ وما هو باعث على مزيد من الدهشة أيضاً أنه كان على المجلس أن يغيّر التدبير الطوعي وغير الملزم قانوناً إلى تعهّد إلزامي؛ ومما لا ريب فيه أن ذلك يومئ إلى اتّجاه جديد ويشكّل سابقة يُرثى لها في سجل الوكالة.

١٣٥- وأكدت الأغلبية الساحقة للفتاوى القانونية الصادرة عن فقهاء دوليين ذوي شهرة أن المجلس ليس مخوّلاً إصدار حكم كهذا أو التصرّف على نحو يتجاوز حدود ولايته المنصوص عليها في النظام الأساسي. لذا لا يترتّب على جمهورية إيران الإسلامية أي التزام قانوني يقتضيها قبول مطالب من هذا القبيل. ويتمثّل غرض الوكالة ووظيفتها - في آن معاً – في العمل على ضمان وتيسير الأنشطة النووية السلمية؛ وهما أمران مترابطان. أما إذا كانت الوكالة غير قادرة على العمل وفق التزاماتها تجاه جمهورية إيران الإسلامية، وفرضت قيوداً على إيران بشأن الحصول على قدرات نووية سلمية ونالت من حقّها غير القابل للتصرّف، فإن الوكالة ستكون قد انتهكت التزاماتها بموجب النظام الأساسي واتفاق الضمانات الثنائي ذي الصلة. وفي حالة كهذه، لن يترتّب أيضاً أي التزام قانوني على جمهورية إيران الإسلامية تجاه الوكالة. وينبغي أيضاً ألا يكون ثمة أي شكّ في أن أي عمل عدائي يقوم به مجلس الأمن سيفضي إلى تقييد التعاون مع الوكالة. واتّباع نهج عدواني أحادي الجانب كهذا من قبل دولة واحدة أو دولتين لا بد أن يتسبّب في إلحاق خسائر وأضرار بالجميع.

١٣٦- وتحقيق حلّ ليس أمراً بعيد المنال بأية حال. فجمهورية إيران الإسلامية تعتقد أنه يمكن التوصّل إلى اتفاق من خلال المفاوضات، بالاعتماد على حسن النية والإرادة السياسية والتحلّي بالمرونة. وقال إن بلده على استعداد لإجراء مفاوضات والتوصّل إلى تسوية سياسية، ويعتقد أن التوصّل إلى حلّ سياسي للقضية من خلال تفاهم سياسي سيمهّد السبيل لإبرام اتفاقات أكثر أهمية وأوسع نطاقاً، وتخفيف حالات التوتّر وإزالتها، وإحلال الاستقرار في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسلّم بلده الاقتراح التوليفي الذي تقدّم به ثلاثي الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم مما شابه من أوجه غموض وقصور، رأى بلده أنه يشكّل خطوة إلى الأمام. وبعد قيام خبراء إيرانيين بدراسة الاقتراح دراسةً معمّقة، جرى تسليم رد شامل إلى نظراء إيران في الموعد المعلن وهو ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بهدف تمهيد السبيل لإجراء مناقشات ومفاوضات تتوخّى تحقيق اتفاق شامل.

١٣٧- وقال إن نوايا جمهورية إيران الإسلامية سلمية خالصة؛ وليست لديها أية نية لانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وهي مستعدّة لإبقاء برنامجها النووي خاضعاً لمراقبة الوكالة؛ وهي كانت قد قبلت عمليات

التفتيش من جانب الوكالة وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة الذي يُنفّذ على أساس روتيني؛ وهي مستعدّة لقبول أية شراكة في برنامجها لإنتاج الوقود النووي مع أي بلد مهتمّ بذلك؛ وهي تؤمن بالتعاون الإقليمي بشأن أنشطتها النووية السلمية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وهي تناهض الأسلحة النووية وماضية في السعي إلى التخلّص التام من هذه الأسلحة في المنطقة والعالم. واختتم قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية اتّخذت التوفيق خياراً لها، وهي تأمل في أن يتغلّب المنطق تدريجياً على القوة وأن تكون للتسوية الغلبة على العداء والمجابهة.

١٣٨- ورحّب السيد ماتسودا (اليابان) ببيلاو، والجبل الأسود، ومالاوي، وموزامبيق، كأعضاء جدد في الوكالة، وهنأ الوكالة ومديرها العام على منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، ثم قال إن بلده - الذي هو البلد الوحيد الذي عانى من عمليات القصف بقنابل ذرية – يناشد من جديد جميع البلدان أن تظهر بوضوح تصميمها الراسخ على تحقيق عالم سلمي ومأمون خال من الأسلحة النووية. وتقدّر اليابان بالغ التقدير أنشطة الوكالة وستواصل العمل معها على نحو وثيق في مختلف المجالات؛ وستقوم اليابان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في إطار مساهمتها في الاحتفالات بالذكري السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة، باستضافة ندوة تعقدها الوكالة حول الطاقة النووية.

١٣٩- وفي الأعوام الأخيرة، جرت إعادة تقييم للدور الذي تضطلع به الطاقة النووية وتنامى الزخم على نطاق العالم في اتّجاه ترويج الطاقة النووية. ويلزم ترويج الطاقة النووية على نحو يراعي تمام المراعاة عدم الانتشار والأمان والأمن. بل إنه، انطلاقاً من هذا المنظور، أصبح دور الوكالة أكثر أهمية.

١٤٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أعلنت اليابان إطارها لسياسة الطاقة النووية. ولما كانت قد حدّدت الطاقة النووية على أنها مصدر رئيسي لتوليد الكهرباء، فإن اليابان ماضية في السعي إلى إنشاء دورة الوقود النووي ذات الصلة، مراعية الصرامة في اقتصار استخدامها على أغراض سلمية. وهي ستعزّز بحوث تطوير تكنولوجيا دورة المفاعلات السريعة التوليد، كما وأنها على استعداد لتقاسم نتائج هذه البحوث مع المجتمع الدولي.

١٤١- ومن الضروري أن يعزّز المجتمع الدولي نظام معاهدة عدم الانتشار الذي ما زال يتعرّض لضغوط نتيجة مواجهته تحدّيات مثل القضيتيْن النوويتين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية. وتلزم مضاعفة الجهود الرامية إلى تقوية نظام عدم الانتشار النووي. وترحّب اليابان بمختلف الاقتراحات التي جرى تقديمها من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار، إلا أن المضي قدماً بتلك الاقتراحات يشكّل مَهمَّة تنطوي على التحدّي ومع ذلك فهي مَهمَّة تتّسم بالأهمية. ويجب أن يُولى الاعتبار لكيفية ترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الحرص على الاتّساق مع متطلبات عدم الانتشار، وفي مقدمتها مسائل من قبيل ما إذا كان الحقّ في الاستخدامات السلمية لن يكون مقيّداً على نحو لا موجب له، وما إذا كان عبء إضافي لن يكون مفروضاً على البلدان التي تمتثل تماماً للقواعد الدولية ذات الصلة.

١٤٢- وضمان إمدادات الوقود النووي هي أكثر القضايا التي تلزم معالجتها إلحاحاً. ففي دورة المجلس المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جرى استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى مبادرة تقدّمت به ست دول بشأن الحصول على الوقود النووي على نحو يُعوّل عليه. وتقترح اليابان إنشاء نظام ترتيبات احتياطية لدى الوكالة لضمان الإمداد بالوقود النووي، بهدف تكملة مبادرة الدول الستّ. ويشمل هذا النظام لا إثراء اليورانيوم فحسب، بل جميع أطوار المرحلة الاستهلالية لدورة الوقود النووي برمّتها أيضاً، بحيث سيتاح لعديد من البلدان أن تشارك وأن تقدّم مساهمات. وستؤدّي اليابان دورها في ضمان سلاسة استهلال العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ التي من المقرّر أن تبدأ في عام ٢٠٠٧، بغية ضمان نجاح المؤتمر.

١٤٣- وفي حين تظلّ القضيتان النوويتان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية مسألتيْن تثيران قلقاً فورياً وبالغاً، فإن قرار الجماهيرية العربية الليبية التخلّي عن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها قد أرسى سابقة جيدة، ومن الأهمية بمكان أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو إيجابي لذلك القرار. وينبغي له أن يظهر بوضوح المنافع المترتّبة على اتّخاذ قرار استراتيجي يقضي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمشاركة في التيار الرئيسي العالمي لعدم الانتشار، كما ينبغي له أن يفعل أقصى ما في وسعه في سبيل مد يد التعاون إلى ليبيا حتى يمكن لهذا البلد أن يصبح نموذجاً لدور يحذو حذوه الآخرون.

١٤٤- وذكّر بأنه مضى قرابة عام منذ أن اعتمدت المحادثات السداسية البيان المشترك الذي ألزمت نفسها فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلّي عن جميع الأسلحة النووية وما هو موجود لديها من برامج نووية. وحسبما جاء ذكره بوضوح في قرار مجلس الأمن ١٦٩٥(٢٠٠٦)، فقد حثّ المجتمع الدولي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فوراً إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة وعلى العمل في اتّجاه الإسراع في تنفيذ البيان المشترك. كما ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستجيب لسائر الشواغل الأمنية والإنسانية، بما في ذلك التبكير في حسم قضية اختطاف المدنيين اليابانيين. وتتصل عمليات الإطلاق المتعدّدة للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، اتّصالاً وثيقاً بالقضية النووية لهذا البلد، بالنظر إلى احتمال أن تُستخدم هذه النظم كوسيلة لإيصال أسلحة دمار شامل. وهي مسألة تثير قلقاً بالغاً بالنسبة لأمن اليابان وبالنسبة لسلام المجتمع الدولي وأمنه، وكذلك من منظور عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفضلاً عن ذلك، فإنها عمل مُستنكر يعوق الجهود التي تبذلها البلدان المعنية من أجل استئناف المحادثات السداسية. وقال إن اليابان مصمّمة على العمل جاهدة بما يكفل اطّراد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٩٥.

١٤٥- وانتقل إلى الحديث عن القضية النووية الإيرانية، فقال إن ما يدعو للأسف أن جمهورية إيران الإسلامية ظلّت مستمرة في إثراء اليورانيوم من غير اعتبار لقرار مجلس الأمن ١٦٩٦(٢٠٠٦). فالقضية لا تتعلق بما إذا كان لجمهورية إيران الإسلامية الحقّ في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية؛ وما هو مهم أنه لا يمكن ممارسة هذا الحقّ على أساس الفرضية بأن تستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي التي كانت قد فقدتها بسبب أنشطتها السابقة. وتؤيّد اليابان الاقتراحات الشاملة التي تقدّم بها ثلاثي الاتحاد الأوربي، والاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتحثّ إيران بشدّة على قبول قرار مجلس الأمن، والقيام فوراً بتعليق الأنشطة المتعلقة بإثراء اليورانيوم، والعودة إلى طاولة التفاوض.

١٤٦- ويتحتّم أن يتصدّى المجتمع الدولي جماعياً لقضية الأمن النووي من أجل مجابهة التهديد الماثل في الإرهاب النووي. وتواصل اليابان إجراء مشاورات مكثّفة على الصعيد المحلي للتبكير في إبرام الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية من أجل تيسير بدء نفاذهما مبكّراً. وستستضيف اليابان حلقة دراسية تعقدها الوكالة حول الأمن النووي، بما يشمل مسألة تنفيذ الاتفاقيتيْن المذكورتين تنفيذاً سلساً، وذلك في طوكيو، في تشرين الثاني/نوفمبر. وترحّب اليابان بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أعلنها الرئيسان بوش وبوتين، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، التي هي تعتقد أنها ستساعد على تقوية تدابير مكافحة الإرهاب النووي.

١٤٧- وتعلّق اليابان أهمية على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، وهي تقدّم مساهمة كبيرة في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب. كما وأن اليابان هي واحدة من الدول الأعضاء القليلة التي تواصل المساهمة بنسبة ١٠٠% من حصتها في صندوق التعاون التقني على الرغم من القيود الشديدة المفروضة

على ميزانيتها. وهي تشجّع بشدّة جميع الدول الأعضاء على تسديد حصتها في الرقم المستهدف بالكامل وبدون إبطاء، وتحثّ البلدان المتلقّية على الوفاء بمسؤولياتها المشتركة. ويشكّل محفل التعاون النووي في آسيا إطاراً عَمِل على ترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في آسيا، ويمكن أن يكون إنشاء محفل مماثل نافعاً في تحقيق الهدف ذاته في مناطق أخرى مثل أفريقيا. وتود اليابان أن تقدّم دعمها من خلال إطار الوكالة، وأن تعمل في اتّجاه تعزيز هذه المحافل الإقليمية. وينبغي تطبيق تكنولوجيات ابتكارية فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، وسوف لن تدّخر اليابان أية جهود في سبيل دعم الوكالة في هذا الصدد.

١٤٨- ويُعدّ ضمان الأمان شرطاً أساسياً مسبقاً لترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المفيد، على وجه الخصوص، إجراء حوار حول السياسات وكذلك استعراضات نظراء فيما بين مسؤولي الهيئات الرقابية رفيعي المستوى التابعين لبلدان لديها لوائح أمان نووي متقدّمة. وفي هذا الصدد، تخطط اليابان حالياً لاستقبال بعثة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع بلدان ذات صلة، وهي تودّ أن تشجّع سائر الدول الأعضاء على استقبال بعثات من هذا القبيل من أجل تعزيز الأمان النووي.

١٤٩- وأمان نقل المواد المشعّة ضروري للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتعرب اليابان عن استعدادها مواصلة الحوار بين الدول الشاحنة والدول الساحلية، الرامي إلى تحسين الفهم المتبادل وبناء الثقة. ووجدت اليابان أن بعثة خدمة تقييم أمان النقل التي أوفدت إلى اليابان في عام ٢٠٠٥ كانت مفيدة للغاية، وكانت تلك البعثة قد تحقّقت من فعّالية الممارسات الرقابية اليابانية في مجال أمان نقل المواد المشعّة.

١٥٠- ومما لا ريب فيه أنه من الضروري توفير موارد مالية كافية للوكالة لتتمكّن من تأدية دورها المتوقّع أن تضطلع بها. بيد أنه عند إعداد اقتراحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ينبغي للأمانة أن تولي الاعتبار الواجب لحالة ميزانيات الدول الأعضاء وأن تواصل بذل جهودها في سبيل تحسين الكفاءة في إدارة الميزانية من خلال تحديد سلم أولويات للمشاريع والعمل على تقليص التكاليف.

١٥١- وقال السيد كيم وو سيك (جمهورية كوريا) إن الطاقة النووية، باعتبارها أحد مصادر الطاقة النظيفة والمنخفضة التكاليف، تلبّي ما نسبته ١٦% من الطلب العالمي على الكهرباء. وفضلاً عن ذلك، تساهم التكنولوجيا النووية لا في رفاه المجتمع البشري فحسب، بل في الحفاظ على البيئة والتطوير العلمي أيضاً. ويشعر بلده بالامتنان للوكالة لما تقدّمه من مساهمات في سبيل تحقيق السلام العالمي والأمن البشري من خلال ترويج الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٥٢- وبعد اضطلاعها بدور محوري طوال العقود الخمسة الأخيرة، تواجه الوكالة حالياً تحدّيات مستجدّة ناشئة من معطيات الطلب العالمي على الطاقة المتوقّع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠. ويتزايد ارتفاع أسعار النفط مع تسارع ارتفاع الطلب عليه وتسارع استنفاد أنواع الوقود الأحفوري. وتتمثّل المهمّة الجديدة المُسندة إلى الوكالة في العمل على تعظيم مساهمة التكنولوجيا النووية في التصدّي للمشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم مثل الاحترار العالمي، والتدمير البيئي، وأوجه النقص في المياه والأغذية، والسرطان، والإيدز. كما ينبغي أن ينظر على نحو أكثر جدّية لدور الوكالة في ضمان الأمان النووي وحماية البشرية من التهديد الماثل في احتمال نشوب حرب نووية.

١٥٣- ونوّه بأن جمهورية كوريا هي أحد أكبر المستفيدين من أنشطة الوكالة ولديها سجل حافل ببرامج نووية تتّسم بنمو سريع، بل وآمن، بفضل المساعدة المقدّمة من الوكالة. وبالإضافة إلى ما تشهده من تطوّر تكنولوجيا،

فإنها تواصل إيجاد سبل تكفل التصرّف في النفايات النووية وإدارة مواقع ملائمة. ويساعد هذا العمل على تبديد مخاوف الجمهور، وبلده على استعداد لتقاسم خبراته في هذا الصدد مع الآخرين.

١٥٤- وبسبب محدودية مواردها الطبيعية، كان على جمهورية كوريا، فيما مضي، أن تتكّل إلى حدّ كبير على استيراد أنواع الوقود الأحفوري من أجل توليد الكهرباء. وعلى مدى الأعوام الماضية، أخذت تقلّص اعتمادها على النفط، وكان الأخذ بالقوى النووية خياراً طبيعياً حيث إنه يوفّر إمكانية الإمداد بالطاقة بتكلفة منخفضة وعلى نحو مستقرّ. ويقوم بلده في الوقت الحاضر بتشغيل أحد أكثر البرامج النووية النشطة في العالم، بما يشمل ٢٠ محطة قوى نووية توفّر إمدادات بنسبة ٤٠% من كهرباء البلد. وفي الماضي، كان يجري إحضار محطات قوى نووية من الولايات المتحدة، لكن جمهورية كوريا تقوم في الوقت الحاضر بتوريد مكوّنات رئيسية من مكوّنات محطات القوى النووية – مثل مولّدات البخار - إلى الولايات المتحدة.

١٥٥- واعتماداً على تكنولوجيا تم نقلها من دول شريكة، قام بلده بتصميم وبناء ستة مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، من النوع الذي تبلغ قدرته ١٠٠٠ ميجاوات كهربائي. كما قام بتطوير مفاعل جديد تبلغ قدرته ١٤٠٠ ميجاوات كهربائي يتّسم بأمان مُحسَّن تحسيناً جوهرياً وبكفاءة اقتصادية، ويجري في الوقت الراهن استعراض طلب للحصول على ترخيص يجيز تشييد هذا المفاعل.

١٥٦- ويشارك بلده مشاركة نشطة في استحداث نظم طاقة نووية يتُوخّى استخدامها مستقبلاً في إطار مشاريع مثل المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، وبلده على ثقة بأن هذا المحفل سيوفّر في المستقبل القريب نظم طاقة نووية متقدّمة تتّسم بتعزيز كل من كفاءة التكلفة، والاستدامة، والأمان، ومقاومة الانتشار النووي. وترحّب حكومته بانضمام روسيا والصين إلى هذا المحفل وتأمل في أن يشاركا مشاركة نشطة في تطويره.

١٥٧- وترحّب جمهورية كوريا بالنجاح الذي اختتمت به المرحلة الأولى من مشروع إنبرو. وقال إن المرحلة الثانية ماضية قدماً في الوقت الحاضر وإنه يأمل في أن تتواءم أنشطة المحفل المذكور وأنشطة مشروع إنبرو معاً بانسجام بما يكفل النجاح في استحداث نظام ابتكاري في هذا الصدد.

١٥٨- ويمثّل المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي خطوة مهمّة في اتّجاه جعل الاندماج مصدر طاقة مستديما. وأعرب عن أمله في أن يعير الأعضاء المشاركون في هذا المفاعل اهتماماً أكثر لضمان أمن مرافق الاندماج مستقبلاً، مثل المحطات الإيضاحية والتجارية، وأن تتّخذ الوكالة دوراً رائداً في وضع مبادئ عامة خاصة بالأمان ومبادئ توجيهية ومعايير تقنية بما يلزم نظم الاندماج.

١٥٩- وقال إن المبادئ الأربعة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية، التي أعلِنت في عام ٢٠٠٤، قد أصبحت الأولوية الرئيسية لدى السياسات النووية الكورية. فوفقاً لسياستها التي تقضي بالتوسّع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تعكف حكومته على وضع خطة مدّتها خمس سنوات تتضمّن مختلف البرامج في مجالات مثل نظم الطاقة النووية، والطب، والزراعة، والحفاظ على البيئة. وهي أيضاً تعكف على إنشاء سبعة مراكز سيكلوترونية إقليمية على نطاق البلد من أجل توسيع نطاق المنافع المتأتّية من الطب النووي. وفي الوقت نفسه، فإن أنواعاً شتى من البحوث ماضية في اتّجاه تطبيق التكنولوجيا الإشعاعية في مجالات من ضمنها البيئة، والتكنولوجيا البيولوجية، وهندسة الأغذية، والعلوم الحياتية، والزراعة، وصناعة الفضاء الجوي.

١٦٠- ويجري العمل أيضاً على استحداث مفاعل متقدّم نموذجي متكامل النظم يُستخدم في تحلية المياه وتوليد الكهرباء في آن معاً. ولما كان نقص المياه هو مشكلة بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء، ينبغي للوكالة توسيع نطاق برامجها بما ييسّر تبادل المعلومات حول المفاعل الصغيرة الحجم الخاصة بتحلية المياه.

١٦١- ويُعدّ الأمان أهم عامل في أي برنامج نووي، وستبذل حكومته كل جهد في سبيل استيفاء أعلى معايير الأمان النووي عن طريق امتثالها الصارم للأطر الدولية مثل اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة. ونظراً لاستمرار تزايد أهمية معايير الأمان في تعزيز الأمان النووي، سينضم بلده إلى الجهود الرامية إلى استحداث تكنولوجيا تنظّم الرقابة النووية.

١٦٢- ويشكّل بناء مرفق للتصرّف في النفايات المشعّة مشكلة رئيسية لجميع الدول الأعضاء، وجمهورية كوريا ليست مستثناة من ذلك. وقال إن بلده حدّد موقعاً مناسباً من أجل تشييد مرفق للتصرّف في النفايات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع بعد اجتيازه عملية طويلة ومثيرة للتحدّي، ويأمل في أن يشاطر خبراته في هذا الصدد مع سائر الدول الأعضاء.

١٦٣- وينبغي أن يستند الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى مبدأ الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ومراعاة الشفافية في البرامج النووية. وستبذل جمهورية كوريا كل جهد في سبيل منع انتشار التكنولوجيات والمواد النووية التي قد يُساء استخدامها.

١٦٤- ومن أجل تعزيز النظام الوطني للمراقبة النووية، قام بلده، في عام ٢٠٠٦، بإنشاء المعهد الكوري لمنع الانتشار النووي وللمراقبة النووية، بوصفه منظمة مستقلة مكلّفة بمسؤولية النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية. ويقوم، في الوقت نفسه، بتعزيز التعاون مع الوكالة من أجل تطبيق الضمانات المتكاملة.

١٦٥- وقال إن تحقيق حلّ سلمي للقضية النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل الدبلوماسية أمر حيوي لضمان إحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز السلام والازدهار في ربوع شمال شرق آسيا. وتناشد حكومته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العودة في موعد مبكّر إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة، وفقاً للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي وافق عليه جميع المشاركين في المحادثات السداسية. كما وأنها تحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٩٥(٢٠٠٦)، على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة والانخراط في مشاورات حول سبل تكفل تنفيذ البيان المشترك. وستواصل حكومته بذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق استئناف المحادثات السداسية بما يكفل حسم جميع القضايا ذات الصلة من خلال الحوار، مع السعي إلى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ تنفيذاً أميناً.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠